الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بن عمارة أسامة أصيل

بركات أشرف عبد الإله

تحت عنوان:

علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة

دراسة حالة مركز الضرائب – الرحوية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بوشقيفة حميد	**أستاذ محاضر- ب - جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**
أ. يماني ليلى	**أستاذة التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا ومقررا**
أ. دحماني رضا	**أستاذ محاضر- ب - جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا

ما كنت لأنجز هذا العمل المتواضع لولا فضل الله

الحمد لله على البدء والختام ها أنا اليوم أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة

إلى الذي علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى أعظم وأعز رجل في الكون؛ أبي الغالي؛

إلى ملاكي في الحياة؛ أمي الغالية؛

إلى جسر المحبة والعطاء إخوتي وأخواتي؛

إلى من أفتقدهم في هذه الحياة جدي الغالي وعمتي رحمهما الله؛

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي؛ أصدقائي "توفيق"؛ "حسين"؛ "صحراوي"؛ "منصور"؛"مينا"؛ "شروق" حفظهم الله ورعاهم.

أصيل أسامة

إهداء

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، الذي لم يبخل بشيء من أجلي ودفعني على طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، إلى والدي العزيز أطال الله في عمره؛

إلى ينبوع الحياة الذي يملأ العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة بقلبها، إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها؛

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بالذكر أخواتي وإخواني؛

إلى كل أهلي والأقارب؛

وإلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل الزملاء الطلبة؛

بركات أشرف عبد الإله

شكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

نشكر الله عز وجل الذي بارك لنا في إتمام بحثنا هذا

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذة المؤطرة يماني ليلى على دعمها وإرشادها المتواصلين خلال فترة إعداد هذه الدراسة. لقد كان لإشرافها ودعمها دور كبير في توجيهنا نحو تحقيق أهدافنا البحثية.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ بوزكري وأعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم التي ساهمت في تحسين جودة هذا العمل العلمي.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى موظفي مركز الضرائب بالرحوية على تعاونهم وتقديمهم للمعلومات الضرورية التي كانت أساساً لإتمام هذه الدراسة.

ونود أن نعرب عن شكرنا العميق لأساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وعمالها.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من سعى لإعاننا من قريب ومن بعيد ولو بكلمة طيبة ودعاء صادق فجزاهم الله خير الجزاء.

لكم جميعاً منا كل الاحترام والتقدير.

الفهرس

إهداء
شكر
الفهرس
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة الملاحق
مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول الإطار النظري حول الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية

تمهيد **7**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للكفاءة الاقتصادية **8**
المطلب الأول: تعريف الكفاءة الاقتصادية وأهميتها **8**
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة الاقتصادية **10**
المطلب الثالث: كيفية قياس الكفاءة الاقتصادية **12**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية **13**
المطلب الأول: تعريف الحوكمة المالية ومبادئها ونماذجها **13**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف الحوكمة **17**
المطلب الثالث: أنواع الحوكمة المالية وعناصرها **18**
المبحث الثالث: علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية **21**
المطلب الأول: أثر الحوكمة المالية بالكفاءة الشركات على الإفصاح المالي للمؤسسة **21**
المطلب الثاني: دور آليات حوكمة الشركات مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائية **22**
المطلب الثالث: حوكمة الشركات وأثرها على المستثمر في اختيار السوق المالي **24**
خلاصة 26

الفصل الثاني الدراسة الميدانية في مركز الضرائب – رحوية

تمهيد: 28
المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب – الرحوية **29**
المطلب الأول: تعريف المركز 29
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي 29

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي: 30
المبحث الثاني: منهج وتصميم أدوات الدراسة 32
المطلب الأول: منهجية الدراسة 32
المطلب الثاني: تصميم أدوات الدراسة 32
المطلب الثالث: الدراسة الوصفية للعينة 34
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج الخاصة بمحاور الدراسة 40
المطلب الأول: تحليل اتجاهات العينة 40
المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية 44
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات 48
خلاصة 50
خاتمـــة **51**
المصادر والمراجع **55**
ملاحـــق **59**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	أهم الاختلافات ما بين نماذج الحوكمة الرئيسية	**16**
02-01	عدد الاستبيانات الموزعة	**32**
02-02	ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)	**33**
02-03	توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة	**35-34**
02-04	المحور الخاص الحوكمة المالية	**40**
02-05	المحور الخاص بالكفاءة الاقتصادية	**42**
02-06	الإحصاءات على العينة الواحدة	**44**
02-07	اختبار T لعينة واحدة	**45**
02-08	اختبار بيرسون للارتباط	**45**
02-09	ملخص النموذج	**46**
02-10	تحليل التباين(ANOVA)	**46**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
02-01	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب الرحوية	29
02-02	دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير الجنس	35
02-03	دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير العمر	36
02-04	دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير المؤهل	37
02-05	دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	37
02-06	دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير الخبرة	38

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستبيان	**60**
02	مخرجات برنامج spss v21	**63**

مقدمة

مقدمـــــة

تعد الحوكمة المالية ركيزة أساسية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في أي مؤسسة. في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والتحولات الكبيرة التي يشهدها العالم، بات من الضروري أن تتبنى المؤسسات أساليب وممارسات حوكمة مالية فعالة تضمن تحقيق الشفافية، والمساءلة، والنزاهة في إدارتها المالية. تسهم هذه الممارسات في تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية، سواء كانوا مستثمرين، أو عملاء، أو موظفين، ما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة بشكل عام. إن اعتماد الحوكمة المالية كنهج استراتيجي يمكن المؤسسات من التكيف مع التغيرات الاقتصادية بسرعة وكفاءة، مما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

إن الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ليست مجرد مصطلح نظري، بل هي معيار أساسي يقيس مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى قيمة ممكنة. تتطلب هذه الكفاءة نظاماً محكماً من الحوكمة المالية يضمن توزيع الموارد بشكل عادل وفعال، وتقليل الهدر المالي، وزيادة الإنتاجية. تتجلى أهمية الحوكمة المالية في قدرتها على تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة المالية الدقيقة، وتقييم الأداء، والتحليل المالي المستمر. كما تسهم في تحديد المخاطر المالية المحتملة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها، مما يعزز من قدرة المؤسسة على تحقيق نمو مستدام.

في سياق الحديث عن الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية، يجب أن نلقي الضوء على دورها الحاسم في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات. فالمؤسسات التي تتبنى ممارسات حوكمة مالية جيدة تكون عادة أكثر جاذبية للمستثمرين، الذين يبحثون دائماً عن فرص استثمارية موثوقة ومستدامة. إن تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الحوكمة المالية لا يسهم فقط في تحسين الأداء الداخلي للمؤسسة، بل يساهم أيضاً في تعزيز موقعها التنافسي في السوق. بذلك، فإن الحوكمة المالية تشكل عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وضمان الاستدامة والابتكار في المؤسسات المختلفة.

مما تقدم نسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

الإشكالية:

"ما هي علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة؟"

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الممارسات الفعالة للحوكمة المالية التي يمكن أن تعتمدها المؤسسات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية؟
2. كيف يمكن قياس تأثير هذه الممارسات على الأداء الاقتصادي للمؤسسات؟
3. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة المالية في المؤسسات المختلفة وكيف يمكن التغلب عليها؟

فرضيات الدراسة: على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات حول موضوع الدراسة تم تحديد مجموعة من الفرضيات من اجل مناقشة الإشكالية وللإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم باختيار الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ممارسات الحوكمة المالية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات.

2. تعزز الحوكمة المالية الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين المستثمرين والأطراف المعنية وتحسين البيئة الاستثمارية، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

3. تواجه المؤسسات تحديات في تطبيق ممارسات الحوكمة المالية تؤثر على مدى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع "علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية" في دوره الحاسم في تحسين الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات. تعكس الحوكمة المالية الجيدة مستوى عالٍ من الشفافية، المساءلة، والنزاهة في إدارة الموارد المالية، مما يسهم في تعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية مثل المستثمرين، العملاء، والموظفين. في بيئة اقتصادية متقلبة، يصبح اعتماد ممارسات حوكمة مالية فعالة ضرورة ملحة لتمكين المؤسسات من التكيف بسرعة وكفاءة مع التغيرات، وبالتالي تحقيق أهدافها الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تحديد ممارسات الحوكمة المالية الفعالة:** الكشف عن الممارسات والتقنيات الأكثر فعالية في الحوكمة المالية والتي يمكن أن تعتمدها المؤسسات لتعزيز الكفاءة الاقتصادية.
- **قياس تأثير الحوكمة المالية على الأداء الاقتصادي:** تحليل وتقييم تأثير ممارسات الحوكمة المالية على الأداء الاقتصادي للمؤسسات من خلال دراسة ميدانية في مركز ضرائب.
- **تحديد التحديات والمعوقات:** تحديد ومعرفة التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة المالية في المؤسسات المختلفة وكيفية التغلب عليها لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- **تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات:** دراسة كيفية تحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة والاستخدامات المالية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الهدر المالي.
- **تقديم توصيات لتحسين الحوكمة المالية:** وضع توصيات واستراتيجيات لتحسين ممارسات الحوكمة المالية في المؤسسات بما يسهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية بفعالية وكفاءة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية في مركز الضرائب الرحوية. تم جمع البيانات باستخدام استبيانات مفصلة وزعت على موظفي

المركز، حيث تم تحليل النتائج باستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل اختبار T لعينة واحدة واختبار ANOVA. تمثل هذا المنهج في تقييم تأثير ممارسات الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية، وتحليل التباين في تطبيق هذه الممارسات، بالإضافة إلى دراسة التحديات التنظيمية والثقافية التي تؤثر على فعالية الحوكمة المالية. شملت الدراسة فترة زمنية محددة وتم الاستناد إلى مصادر موثوقة وإحصائيات دقيقة لضمان موثوقية النتائج وصحتها.

حدود الدراسة:

ككل دراسة هناك إطار مكاني وزماني للدراسة يمكن عرضها فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:**

تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من فبراير 2024 إلى ماي 2024. تضمنت هذه الفترة جميع مراحل الدراسة بدءاً من جمع البيانات إلى تحليلها وتفسير النتائج. يعد تحديد هذه الفترة الزمنية مهماً لضمان حداثة البيانات وملاءمتها للسياق الحالي.

- **الحدود المكانية:**

تُركز الدراسة على مركز الضرائب الرحوية – تيارت في الجزائر. تم اختيار هذا المركز كحالة دراسية لتمثيل المؤسسات المالية العامة في المنطقة، مما يوفر فهماً معمقاً لتأثير ممارسات الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في سياق محلي محدد. يعكس التركيز المكاني على مركز الضرائب الرحوية تجربة الموظفين والعمليات المالية في هذا المركز، مما يساعد في تقديم توصيات ملائمة لتحسين ممارسات الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية في هذا السياق الجغرافي المحدد.

أقسام البحث: لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث واختيار الفرضيات المقترحة قمنا بتقسيم موضوعنا إلى فصلين مترابطين ونعالج جوهر البحث وفق النسق التالي:

- **الفصل الأول:** حمل عنوان " الإطار النظري حول الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية، وقد عولج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث: اشتمل الأول على ماهية الكفاءة الاقتصادية. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى ماهية الحوكمة المالية، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية.
- **الفصل الثاني:** حمل عنوان "الدراسة الميدانية بمركز الضرائب – الرحوية وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول حول تقديم مركز الضرائب – الرحوية. أما المبحث الثاني فقد وضح منهج وتصميم أدوات الدراسة، أما المبحث الثالث والأخير فتطرقنا إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة.

صعوبات البحث:

- نقص مصادر ومراجع محلية تتناول موضوع الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية في السياق الجزائري بشكل كافٍ.
- تأثير نقص المصادر على إجراء البحث بشكل شامل ودقيق.
- رفض المؤسسة الإفصاح عن بعض المعلومات.
- تأثير هذا الرفض على قدرة الباحثين على تحليل جميع الجوانب المتعلقة بالحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية بشكل شامل.
- عدم تعاون جميع الموظفين في مركز الضرائب الرحوية بشكل كافٍ.
- تردد بعض الموظفين في المشاركة أو عدم تقديم معلومات كافية. مما أدى ذلك إلى التأثير على حجم العينة المدروسة.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع:

- سد الفجوة في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالحوكمة المالية في الجزائر.
- تحسين السياسات الحالية وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات.
- تحسين الأداء المالي والإداري وزيادة القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.
- تطبيق ممارسات مالية وإدارية رشيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

من أجل إثراء البحث ومحاولة الوقوف بعمق على جميع الجوانب التي يشملها تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت أحد متغيرات الدراسة أو كلاهما سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. من أهم هذه الدراسات:

1. **بلهاشمي جهيزة والعربي غريسي (2018): "إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري ضمن متطلبات الحوكمة المالية الرشيدة:"**

- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري وفقًا لمتطلبات الحوكمة المالية. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة المالية الرشيدة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر المصرفية في المؤسسات المالية الجزائرية.

2. **يحياوي إلهام وبوحيد ليلى (2016): "الآليات المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية:"**

- تناولت هذه الدراسة دور آليات الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية. أظهرت النتائج أن الحوكمة المالية تسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي وتقليل الفساد المالي.

3. **بسويح منى وبوخاري خيرة (2020): "إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية – دراسة حالة بنك السلام الجزائري:"**

- ركزت هذه الدراسة على دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية، مع التركيز على بنك السلام الجزائري. بينت النتائج أن تطبيق ممارسات الحوكمة المالية أدى إلى تحسين الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر المالية.

4. **صبرينة صالحي (2019): "دور الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية:"**

- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الحوكمة المالية على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2014–2020. أظهرت النتائج أن الحوكمة المالية تساهم في تعزيز إدارة المخاطر وتقليل الخسائر المحتملة.

5. **شايب عينو سندس وبن عمارة نوال (2018): "قياس وتحليل مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية:"**

- تناولت هذه الدراسة تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين دقة وشفافية التقارير المالية.

6. **الطيب لحيلح وريم عموري (2020): "الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية:"**

- تناولت هذه الدراسة تأثير التحولات المالية العالمية على الحوكمة المصرفية، مع التركيز على التجربة الجزائرية. أظهرت النتائج أن تطبيق الحوكمة المصرفية يمكن أن يساعد البنوك الجزائرية في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

الفصل الأول

الإطار النظري حول الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية

تمهيد

تعد الحوكمة المالية أحد المفاهيم الأساسية في إدارة المؤسسات، حيث ترتبط بتحقيق الشفافية والمساءلة والفعالية في إدارة الموارد المالية، حيث تهدف الحوكمة المالية إلى وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وتجنب الفساد والهدر المالي، أما الكفاءة الاقتصادية، من جانبها، تعني تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة. تتضمن الكفاءة الاقتصادية تحقيق التوازن بين التكاليف والعوائد، وتقليل الفاقد والمهدر، وزيادة الإنتاجية والربحية.

من خلال هذا الفصل، سنغوص في دراسة معمقة لمفهومي الكفاءة الاقتصادية والحوكمة المالية. حيث هدفنا إلى توضيح كيف يمكن للتفاعل بين الكفاءة الاقتصادية والحوكمة المالية أن يساهم في تحقيق نمو مستدام ومسؤول في البيئة الاقتصادية والمالية وهذا من خلالا المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للكفاءة الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية**
- **المبحث الثالث: علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للكفاءة الاقتصادية

يستهدف المبحث الأول تقديم فهم شامل للكفاءة الاقتصادية، حيث سنتعرف على ماهيتها ولماذا تُعد محورًا رئيسيًا في الاقتصاد. سنفحص الأنواع المختلفة للكفاءة مثل الكفاءة التخصيصية والإنتاجية، ونوضح الأساليب المستخدمة في قياس هذه الكفاءة، ما يوفر بصيرة حول كيفية تعظيم استخدام الموارد.

المطلب الأول: تعريف الكفاءة الاقتصادية وأهميتها

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف الكفاءة الاقتصادية كمقياس لمدى فعالية توزيع الموارد في إنتاج السلع والخدمات. هذا المطلب سيشرح أهمية تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

أولا: تعريف الكفاءة الاقتصادية

مفهوم الكفاءة: تجمع بين ثلاثة عناصر (الموارد البشرية والمعارف والمهارات)، حيث توفر المعارف النظرية والتطبيقية، والمهارات والخبرات المتراكمة للأشخاص المحصلين علي الكفاءات اللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية والتحويلية المختلفة في إطار وظائفهم كما توجه تصرفاتهم إيجابيا عبر البرامج التكوينية المختلفة، وتعتبر الخبرة ديناميكية وهي تتطور باستمرار من خلال تكرار العمليات التحويلية، حيث ينمو ذكاء الأشخاص وبراعته، وتتطور مواقفه، وتتراكم أفكاره مع الوقت.[1]

تعريف الكفاءة الاقتصادية: ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة. وتعني ببساطة، مسألة الموارد المحدودة أو " الندرة " كما في الأدبيات الاقتصادية، أن تخصيص أي مورد لجهة ما أو قطاع ما، ينتج عنه بالمقابل تكلفة فرصة بديلة في جهات أو قطاعات أخرى؛ فإذا خصصنا موارد كبيرة لقطاع الصناعة مثلا، فسيكون ذلك على حساب قطاعات أخرى، كالصحة والتعليم.. وغيرها من القطاعات التي لا تبقى لها موارد كافية.[2]

---

[1] د.عبد الغاني بن حامد، تنمية الكفاءات الفردية كمدخل للتحسين المستمر– مقاربة نظرية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص 149.

[2] د.محمد الجموعي قريشي، د. الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات، لسنة 2011، مجلة الباحث، عدد 11 / 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، ص 12.

تختلف المجتمعات والسياسات الاقتصادية الحكومية في كيفية استخدام وتخصيص الموارد النادرة، ولكن يتفق الجميع على أن الموارد المحدودة عزيزة وغالية ولا يمكن هدرها أو تضييعها. وعليه فالكفاءة من هذا المنظور تعني" عدم هدر الموارد العزيزة والنادرة.[1]

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا، إلى الاقتصادي الإيطالي "فلفريدو باريتو"(1848.1923) لذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف " بأمثلية باريتو". وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وأي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة.[2]

أهميتها:

أهمية الكفاءة الاقتصادية: الوظيفة الأساسية للإدارة في أي مؤسسة هي تحقيق هدف معين وتختلف الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات حسب طبيعة النشاط، وإمكانية كل مؤسسة ولكن المبدأ الأساس الذي يحكم الإدارة هو ضرورة تحقيق الإنتاج معنى بدرجة عالية من الكفاءة .وتستمد الكفاءة الاقتصادية أهميتها من اعتبارها إحدى المؤشرات الأساسية التي يمكن التعرف بواسطتها على مدى حسن استخدام الموارد المتاحة بالكفاءة، بالإضافة إليها أنها تمكن مدى كفاءة الإدارة العليا في التنسيق وحسن الاختيار بين أهمية الكفاءة الاقتصادية في العناصر التالية[3]:

- ✓ إن التخلف يرجع في جزء كبير إلى تأخر في استخدام الفن الإنتاجي للحديث والاستفادة من التقدم الفني، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعمل الموارد الأولية.
- ✓ تزايد أهمية كفاءة الإنتاجية بالنظر إلى ندرة بعض العناصر الإنتاجية كالخبرات والكفاءات الإدارية الأمر الذي يحكم حسن الاستغلال
- ✓ تظهر أهمية الكفاءة الإنتاجية من خلال محاولة الإدارة التوفيق بين جميع الأطراف
- ✓ إن تحسين الكفاءة الإنتاجية يعتبر إحدى الوسائل الهامة

[1] قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية – دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (ملخص رسالة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 5

[2] المرجع نفسه، ص 5

[3] حيمر الصباح، الروح المعنوية وعلاقتها بالكفاءة الانتاجية للعامل – دراسة ميدانية بمؤسسة المشروبات الغازية – طولقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص: تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2009، ص ص 77-88

- ✓ كما تظهر أهمية الكفاءة الإنتاجية على مستوى المؤسسة من حيث أنها مؤشر على مدى استغلال الموارد المتوفرة
- ✓ تدريب المتعلم على تجسيد الكفاءات المختلفة التي استخدمها من تعليمه في سياق الواقعية ومختلفة التطوير من مهاراته باستمرار
- ✓ فسح المجال لدى التلميذ أو المتعلم على إبراز طاقته وقدراته الكامنة لتظهر وتعبر عن نفسها من الأنشطة المتعددة والمتحفزة على التفكير والتفاعل.
- ✓ تدريب المتعلم على التفكير والربط يبين المعارف في مجال واحد.
- ✓ سير الحقائق ودقة التحقيق وجود البحث ودقة الاستنتاج للمتعلم.
- ✓ الوعي بدور الأستاذ والتعليم في تغيير الواقعة وتحسين نوعية الحياة .
- ✓ تنمية تفكير المعلمين ومهاراتهم الفكرية وقدراتهم على المشكلات .
- ✓ تدريب المتعلم على ممارسته للتفكير والربط بين المعارف في مجال واحد وتوظيفها لحل مشكلة ما في وضعية معينة
- ✓ القدرة على تكوين نظرة شاملة للأمور والظواهر المختلفة التي تحيط بالمتعلم.[1]

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة الاقتصادية

من خلال المطلب الثاني سنستعرض الأنواع المختلفة للكفاءة الاقتصادية، بما في ذلك الكفاءة التخصيصية، الكفاءة الإنتاجية، والكفاءة الديناميكية، موضحين خصائص كل نوع وتأثيره على الاقتصاد.

1. الكفاءة الإنتاجية (الفنية) :Technical efficiency تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وتقاس التالية: المخرجات الفعلية/ المخرجات من الموارد المتاحة.

وتعني إنتاج السلع والخدمات في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة. فعندما نصل بالتكلفة المتوسطة لإنتاج الوحدة من السلعة أو الخدمة إلى أقل مستوى ممكن الكفاءة الإنتاجية أو الفنية قد تحققت. ومن الناحية الفنية تتحقق الكفاءة الإنتاجية عندما يتساوى سعر بيع السلعة من التكلفة المتوسطة الكلية لإنتاج السلعة.[2]

---

[1] سهيلة ساحل، التقويم وفق المقاربة بالكفاءات من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي دراسة ميدانية لبعض المؤسسات التعليم الابتدائي لوالية أم البواقي، كلية الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2020/2019، ص 40.

[2] عصام بوزيد، عبد الله العتيبي، محاولة لاختبار الكفاءة في الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 172-173.

2. الكفاءة التخصيصية: يقصد بها الكفاءة التي تصل من خلالها المؤسسة إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف لهذه الموارد، وبالتالي فهي تقيس نجاح مؤسسة في اختيار المزيج الأمثل للمدخلات التي تمكن من تخفيض التكلفة، أما تخصيص الموارد فهي تلك الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، أخذين بالحسبان تكاليف هذه الموارد.

وتعني تخصيص عناصر الإنتاج في الاقتصاد بحيث انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في هذا المجتمع. وبالتالي عندما يتم إنتاج توليفة السلع والخدمات الأكثر طلبا في المجتمع من الجانب السكان فيه، فإن الاقتصاد يكون قد حقق الكفاءة التخصيصية. ومن الناحية الفنية تتحقق الكفاءة التخصيصية عندما يتساوى سعر بيع السلعة مع التكلفة الحدية لها، فإذا كان السعر أكبر من التكلفة الحدية للوحدة فإن ذلك يعني أن هناك نقص في تخصيص الموارد نحو هذه السلعة، أما إذا كان سعر بيع الوحدة أقل من تكلفتها الحدية، فإن ذلك يعني أن هناك أفراد في تخصيص الموارد نحو إنتاج هذه السلعة.

3. الكفاءة التقنية (التنظيمية): هي الفعالية التي تستخدم بها مجموعة معينة من المدخلات لإنتاج قدر معين من المخرجات، حيث تكون المؤسسة كفؤة فنيا إذا استطاعت إنتاج أقصى كمية من المخرجات بالحد الأدنى من المدخلات مثل: العمال، رأس المال، التكنولوجيا.

كما تعرف على أنها: هي إنتاج أقصى ما يمكن بعوامل الإنتاج المتاحة، فهي تقيس مستوى الادخار في المدخلات.[1]

ويمكننا القول أن كل ممارسة لمهنة ما تعتمد على التحكم والسيطرة على تقنياتها التي تتلاءم مع كل وظيفة فهي خاصة بكل مهنة أو مجموعة من الوظائف المتشابهة التي تنتمي إلى عائلة واحدة، فالأكيد أنه يجب أن يتحكم العمال التنفيذيين في مجال التنقيب عن المحروقات مثلا في كل التقنيات الخاصة بممارسة هذه الوظيفة حتى يتمكنوا من النجاح في تأدية مهامهم.

4. الكفاءة الحجمية: Scale efficiency

هي التغير للمخرجات المحققة إلى التغير النسبي للمدخلات، تقيس مستوى الزيادة في الإنتاج للمؤسسة أو الصناعة. وتعني المدى الذي يمكن للوحدة الاستفادة منه بالعودة إلى الحجم الأمثل. كما تعني العمل عند مستوى الحجم الأمثل، حيث يتم حسابها بقسمة مؤشر الكفاءة التقنية للمؤسسة في ظل ثبات العائد إلى الحجم (غلة الحجم)

[1] فاندي سهيلة خيرة، تشوار خير الدين، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة المؤسسة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، أوت 2018، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 113.

الثابتة على مؤشر الكفاءة التقنية لنفس المؤسسة في ظل تغير العائد إلى الحجم (غلة الحجم) المتناقصة أو المتزايدة.[1]

المطلب الثالث: كيفية قياس الكفاءة الاقتصادية

في هذا المطلب نتناول المقاييس المستخدمة في قياس الكفاءة الاقتصادية، حيث تعتبر الكفاءة الاقتصادية مقياسا لمستوى الأداء الاقتصادي لأي مؤسسة أو شركة وأي خلل في الهياكل الإدارية والتنظيمية وأنظمة الحوافز سوف ينجم عنه الابتعاد عن الكفاءة الإنتاجية وانخفاض مستوى الأداء، ويمكن إرجاع ذلك جزئيا إلى وجود مؤشرات داخلية غير صحيحة تحفز السلوك المتعلق بعدم تخفيض التكاليف، ويمكن التمييز بين مقايس الكفاءة الاقتصادية التالية:

1. مقايس الإنتاجية Productvity measurs:

والتي في نطاقها يتم التمييز بين المقاييس الجزئية والكلية. ومن أشهر المقاييس الجزئية إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال. وهي تتسم ببساطتها وسهولة حساباتها إلا أن الاعتماد على نتائجها لتقرير مستويات

الأداء ومستويات الكفاءة السائدة قد يؤدي إلى نتائج متضاربة مع المفهوم الحقيقي للكفاءة الإنتاجية للمنظمة كوحدة إنتاجية متكاملة. فالتحسين في إنتاجية العمل مثلا لا يعني بالضرورة زيادة كفاءة المنظمة كوحدة إنتاجية وإنما قد يرجع إلى التخلص عن عدد من العمال. كما أن انخفاض إنتاجية رأس المال الثابت لا يعني انخفاض في الكفاءة بل يرجع إلى زيادة الاعتماد على فنون إنتاجية كثيفة رأس المال.....إلخ. وإزاء الانتقادات البعض الاعتماد على المقاييس الإنتاجية الكلية. **TFP** الشديدة لمقاييس الإنتاجية الجزئية يفضل **Total Factor Productivity** والتي تركز على التغيرات في عوامل الإنتاج جميعها و التغيرات الكلية و المقابلة في حجم الإنتاج ومن ثم فإنها أكثر مقدرة على قياس كفاءة المنظمة ككل.

2. مقايس المالية Financial measurs:

والتي تركز في قياس الكفاءة الإنتاجية على الجوانب المالية فقط مثل النسب المالية (نسبة القيمة المضافة على العمل، الربحية، نسبة المبيعات على الأصول الثابتة، نسبة المخزون على المبيعات...إلخ)[2]

[1] فريح خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العاموية،2008، ص 17.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، قراءات في اقتصاديّات الخدمات والمشروعات العامة دراسات نظرية– تطبيقية، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية ،2000. ص ص 328–329.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية

في المبحث الثاني، سنخوض في تفاصيل الحوكمة المالية، مستعرضين مبادئها الأساسية وكيفية تطبيقها في الشركات والمؤسسات المالية. سنناقش أيضًا النماذج المختلفة للحوكمة ونشير إلى كيف تسهم في تحسين الشفافية والأداء العام.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة المالية ومبادئها ونماذجها

أولا تعريف الحوكمة: مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح **Governance ،Corporate** أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تم الاتفاق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".[1]

تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية **IFC** الحوكمة بأنها :"هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها "، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية : **OECD**" بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرها من المساهمين " [2].

وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام العام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة، مع تحميل المسؤولية لكل من الحق ضرر بالمصلحة العامة.

ثانيا مبادئها:

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة. وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** التي أصدرت في عام 1999مبادئ الحوكمة **Governance Corporate Principles** والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسة لتطبيق الحوكمة بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل. وتتمثل المبادئ الستة الصادرة من **OECD** والمعدلة في عام 2004 في ما يلي: [3]

---

[1] أ. دداش أمنة، بوزيان عثمان، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة سعيدة، ص 231.

[2] باسي الهام، الثقافة كمفتاح لنجاح الحوكمة الالكترونية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص 333.

[3] منى كامل حمد، دليل حوكمة الشركات استجابة جوهرية لتحقيق الحكم الرشيد – دراسة مقارنة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد، 01، ديسمبر 2016، ص 90.

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.[1]

ب- حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ج- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

هـ- الإفصاح والشفافية:

ويتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

و- مسئوليات مجلس الإدارة:

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. [2]

---

[1] بوسلمة حكيمة، كركودي سهام، لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 07، ديسمبر 2017، ص ص 352-353.

[2] بوسلمة حكيمة، نفس المرجع السابق، ص ص 352-353.

ثالثا: محددات حوكمة الشركات:

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد للحوكمة، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين

أ- المحددات الخارجية: إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.

- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.

- وجود قطاع مالي كفؤ (البنوك وسوق المال) يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.

- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.

- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية.

ب-المحددات الداخلية: هذه المحددات تشمل ما يلي:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تطبق داخل الشركة.

- وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات.

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.[1]

ثالثا: نماذجها

لقد حدد العديد من الباحثين والدارسين نموذجين رئيسيين للحوكمة، النموذج الأنجلو أمريكي والنموذج الألماني الياباني حيث أن النموذج الأنجلو أمريكي يعتمد على توجهات السوق، بينما النموذج الألماني الياباني يعتمد على الشبكات السوقية، الجدول (01-01) يوضح أهم الاختلافات بين النموذجين.

[1] معمري سارة، أثر الالتزام بمتطلبات لجنة في إرساء الحوكمة بالبنوك - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص ص 21-22.

الجدول رقم (01-01): أهم الاختلافات ما بين نماذج الحوكمة الرئيسية

النموذج الألماني الياباني	النموذج الأنجلو أمريكي
الدول التي تعتمد هذا النموذج هي ألمانيا واليابان والعديد من الدول الأوربية والدول المرتبطة بيهما إقتصادياً.	الدول التي تعتمد هذا النموذج هي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول المرتبطة بيهما إقتصادياً
الميزة الرئيسية لهذا النموذج هو وجود تدخل كبير من قبل كبار المستثمرين في المصارف والمؤسسات المالية.	الميزة الرئيسية لهذا النموذج هو إعتماده على القواعد واللوائح المنظمة لسوق رأس المال.
الجانب الإيجابي لهذا النموذج هو تبني الثقافة اليابانية في الإدارة وذلك من خلال إشراك المساهمين والعاملين في الوحدة الإقتصادية في إتخاذ القرار.	الجانب الإيجابي لهذا النموذج هو تسليط الضوء على مصالح المساهمين والتدخل في إنتخابات المدراء التنفيذيين ودرجة إستقلالهم.
الجانب السلبي لهذا النموذج هو عدم وجود حماية قانونية لصغار المساهمين من سياسات الدول الإقتصادية	الجاني السلبي لهذا النموذج هو ضعف سيطرة المساهمين الصغار بسبب تشتتهم من ناحية وإتحاد المساهمين الكبار من ناحية أخرى

المصدر: د. سيد أحمد حاج عيسى وآخرون، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية العدد السادس، ص 56-57.

تميز النموذج الألماني الياباني بعلاقته الوثيقة مع المصارف مما يعطي الوحدات الإقتصادية المتبنية لهذا النموذج حرية الوصول إلى رأس المال بتكلفة أقل من نظيرتها من الدول المتبنية للنموذج الأنجلو أمريكي، مما يعني أن المشاريع التي سوف ترفض الممول الأنجلو أمريكي على أساس الربحية، فإنه سوف يوافق على الممول الألماني الياباني بسبب الموثوقية.[1]

[1] د. سيد أحمد حاج عيسى وآخرون، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية العدد السادس، ص 240.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الحوكمة

أولا: خصائص حوكمة

إن حوكمة بأوسع معنى تكون معية بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحقيق بين أهداف الفرد وأهداف الجماعة، فالإطار العام لحوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الأكفأ والعادل للموارد، ويلخص خصائص حوكمة فيما يلي:

- **الانضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **الاستقلالية:** غياب تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.
- **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة
- **العدالة:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة.
- **المسؤولية:** احترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة.
- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[1]

ثانيا: أهداف الحوكمة

يمكن حصر أهداف حوكمة المالية في النقاط التالية [2]:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة.

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 23.

[2] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إصدار المصارف العربية، الكويت، 2007، ص 23.

- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات

- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو سوق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

- تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف زوي المصلحة المشتركة.

- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم.

- منع استغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.

- تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات.[1]

المطلب الثالث: أنواع الحوكمة المالية وعناصرها

يوجد عدة أنواع للحوكمة وهي:

1. الحوكمة المفتوحة: وهي تعبر عن مجموعة المبادئ والأبعاد المعتمدة في تطبيق السلطات والإدارات داخل لا شركات وذلك من خلال اعتماد مبدأ الشفافية والمشاركة والرقابة الإدارية والمالية بين الأطراف ذوي المصالح والعلاقة في الحوكمة، وبرمجة الموظفين على أساس تطبيق مبدأ الديمقراطية من خلال التشارك في القرارات والأداء، وذلك لتحقيق أوسع مساهمة للمواطنين في إعداد برامج التطوير الإداري والمالي والمحاسبي، بذلك يكون للحوكمة المفتوحة دور فعال من خلال آليات تسيير عمل الموظفين ويرتبط تعزيز مبدأ الحوكمة المفتوحة بمحاربة الرشوة ارتباطاً وثيقاً، لذلك تعتبر من الموضوعات الاقتصادية الحديثة، لأن من أهم إجراءات الحوكمة مكافحة الرشوة والفساد.[2]

2. الحوكمة الإلكترونية: تفعيل الدور الرقابي على عمل الإدارات من خلال استخدام الأدوات والأساليب التقنية الحديثة والمساهمة في تحسين أدائها وبناء أسس الإفصاح بين الإدارات وأصحاب المصالح، واستغلالها في تطوير أداء الشركات وتحسين وضعها المالي، والمحافظة على مختلف المصالح بين الأطراف المتعاملة وذات العلاقة.[3]

---

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، نفس المرجع السابق، ص 23

[2] صلاح، رزان، 2017 ماهية الحوكمة، مقال من موقع: [**https://mawdoo3.com**]، تاريخ التصفح 2024/04/04، 14:30

[3] الغزالي رامي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تحليلية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 33.

3. الحوكمة المؤسسية: هي مجموعة القوانين والأنظمة التي تحدد الهيكل التنظيمي الملائم الذي تستطيع الشركات من خلاله وضع أهدافها المالية وغير المالية وتوفير الطرق اللّازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على وضع نظم لمراقبة الأداء وتصحيح الانحرافات.[1]

4. الحوكمة الرشيدة: عبارة عن نظام يتم بموجبه وضع نشاط المؤسسات تحت مجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي تسعى إلى تحقيق الجودة، والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وضبط العلاقات بين أصحاب المصالح الأساسية التي تؤثر على الأداء.[2]

5. حوكمة الشركات: هي مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تساهم في تحقيق توازن المصالح بين جميع أصحاب المصالح ذات العلاقة في الشركات.[3]

ثانيا: عناصرها

تتكون الحوكمة من العديد من العناصر التي تساهم مع بعضها بعضاً بشكل متكامل، لتحقيق الأهداف العامة لها، وتتمثل هذه العناصر بالآتي:

1. بناء **هيكل متوازن لمجلس الإدارة:** ويكون ذلك بتشكيل غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وأن يضم كذلك أعضاء مستقلّ و. ين أن يتشكل أعضاء مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بالاستقلالية وأن يعمل مجلس الإدارة على تنظيم مهامه، وتخصيص الوقت الكافي للاطلاع على أداء مهام العمل، والمسؤوليات المنوطة به.

2. المهام والمسؤوليات: أن تحدد مهام وصلاحيات ومسؤوليات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالتفصيل، وأن يقوم المجلس بتشكيل لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آلية تتيح لأعضاء المجلس الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المحدد.

3. اختيار الكفاءات لعضوية مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية: يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تختص بالترشيحات، ولجنة أخرى تختص بالمكافآت والتعويضات ولجان أخرى متعددة.

4. نزاهة التقارير المالية: تقديم تعهدات كتابية بسلامة وشفافية التقارير والقوائم المالية المعدة، ويتم بعد ذلك تشكيل لجنة ل تّل دقيق الداخلي لمراجعة وتدقيق هذه القوائم، والتأكد من استقلالية ونزاهة مدقق الحسابات الخارجي.

---

[1] مقال من موقع: **[https://www.cipe.org/]**، تاريخ التصفح 2024/04/04، 14:55

[2] غادر، محمد ياسين، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة بتاريخ، 2012، جامعة الجنان – لبنان ص 65.

[3] أبو موسى، أشرف، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، مكتبة الجنوب المركزية، غزة، فلسطين، ص 128.

5. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية: أن يتوافر لدى الشركة وحدة لإدارة المخاطر، ويتعين على مجلس الإدارة أن يقوم بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر و، على الشركة أن تتأكد من كفاية الأنظمة المعدة للضبط والرقابة الداخلية للشركة، إضافة إلى تشكيل لجنة تختص بتطبيقات الحوكمة يكون دورها الأساسي وضع إطار ودليل الحوكمة، والإشراف على تنفيذه وتعديله عند الضرورة[1].

6. تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية: من خلال وضع ميثاق عمل يشتمل على معايير السلوك الأخلاقي والمهني، والقيم الأخلاقية المتبعة في الشركة، إضافة إلى وضع سياسات وآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح وأساليب معالجتها.

7. الإفصاح والشفافية: وضع سياسات ولوائح للإفصاح الدقيق والشفافية، وأن تتمتع المعلومات بالدقة والثبات، ويقوم مجلس الإدارة بتنظيم عمليات الإفصاح، عن المكافآت لأعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية فيها. بالإضافة إلى تطوير البنى الأساسية لتقنية المعلومات، حيث يتم الارتكاز عليها في عمليات الإفصاح.

8. تحسين الأداء: وتشمل حضور الدورات التدريبية، ووضع نظم وآليات لتقييم أداء الإدارات المختلفة في الشركة، وخلق قيم الشركة والالتزام بمبادئ ومعايير وقواعد الحوكمة.

9. المسؤولية الاجتماعية: وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن بين أهداف الشركة وأهداف المجتمع، ووضع الخطط والتطبيقات التي تساعد على إبراز مساهمات الشركة في مجال العمل الاجتماعي[2].

[1] رامي الغزالي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تحليلية" رسالة ماجستير غير منشورة، المرجع السابق، ص 11.

[2] . فؤاد، المرجع السابق ص 48.

المبحث الثالث: علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية

المبحث الثالث سيكون حيويًا حيث سيبرز العلاقة الديناميكية بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية. سنستعرض كيف يمكن للحوكمة الفعالة أن تعزز الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين الإفصاح المالي والتصدي لممارسات الغش المالي والمحاسبي. كما سنتناول تأثير هذه العلاقة على قرارات المستثمرين واختيارهم للأسواق المالية.

المطلب الأول: أثر الحوكمة المالية بالكفاءة الشركات على الإفصاح المالي للمؤسسة

تعتمد كفاءة الشركات بدرجة كبيرة على مدى تماثل المتعاملين في الحصول على المعلومات، التي تعكس واقع وظروف الشركات المصدرة لها، مما أدى إلى ضرورة الاستعانة بمضامين مبادئ الحوكمة لضبط الأداء الإداري للشركات.

دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في ضمان تفعيل كفاءة الشركات : يتم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية من طرف لجنة المراجعة التي تقوم بتوفير جميع المعلومات لكل الأطراف، وذلك من خلال دور اللجنة التنسيقية بين إدارة المراجعة الداخلية بالشركة والمراجع الخارجي المستقل، وهذا التنسيق من شأنه التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات، كما تتحقق لجنة المراجعة من تطبيق معايير المحاسبة عند القيام بإعداد القوائم المالية، وبهذا تكون قد أضفت على المعلومات الصادرة درجة عالية ومرتفعة من المصداقية والثقة وتحسين المضمون المعلوماتي المفصح عنه، وحتى يكون الفاصل الزمني صغيرا بين نشر المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم فإن هيئة الرقابة المالية تقوم بالإفصاح الالكتروني وذلك من خلال إرسال هذه المعلومات في الوقت نفسه إلى جميع المتعاملين الداخليين والخارجيين.

دور تطبيق مبدأ حفظ حقوق المساهمين في تفعيل كفاءة الشركات: إن حفظ حقوق المساهمين كحق تلخيص التصويت والحصول على الأرباح يعزز من ثقة المستثمرين في السوق، حيث يضمن لهم تحقق عائد مناسب لاستثماراتهم، وبالتالي رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة، نظرا لارتفاع الطلب على أسهمها، ما يدعم مركزها التنافسي في السوق، كما أن هذا المبدأ هو عبارة عن ضمان وكفالة الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، الأمر الذي ينعكس على تفعيل مشاركة العديد من المساهمين وضخ أموال جديدة، وبالتالي زيادة وتيرة انتعاش السوق ورفع مؤشرات كفاءتها[1]

دور تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تفعيل كفاءة الشركات يمثل مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة أهم تطبيقاتها في خلق كيان مؤسسي قوي للشركة، مما ينعكس على تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، إذ يمكن دوره

[1] د العماري الطاهر وآخرون، دور حوكمة الشركات في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة أفاق للبحوث والدراسات . العدد الخاص ماي 2018.جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة، الجزائر، ص ص 314-315.

في وضع استراتيجية واضحة المعالم، تعكس خطط التوسع الرأسي والأفقي لأنشطة الشركة، تعيين عدد من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين للرقابة على حالات تعارض المصالح، إضافة إلى مراعاة عدم المغالاة في الأجور والمزايا النقدية والعينية لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين لتجنب وتفادي الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية.

دور تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة والعادلة بين المساهمين في تفعيل كفاءة الشركات : إن تطبيق مبدأ المساواة بين حملة الأسهم سواء كانوا وطنيين أو أجانب ودون التفرقة بين حائزي أكبر نسبة من الأسهم وصغار المساهمين والمستثمرين في اتاحة المعلومات بسرعة وبأقل تكلفة، نظرا لتأثيرها المباشر على أسعار الأسهم سواء كانت معلومات تاريخية أو معلومات حالية عن الأحداث المستجدة للأسهم، ومثل هذه المعلومات الجديدة تكون متاحة في المقام الأول لإدارة الشركة، وقد يتم تسريبها إلى بعض المساهمين من ذوي الملاءة المالية الكبيرة، مما يؤدي ذلك إلى الإخلال بمبدأ المعاملة العادلة لحملة الأسهم وتحقيق أرباح غير عادية، ومن هنا تبرز أهمية قيام الشركة بالإفصاح عن هذه المعلومات من خلال التوضيحات والملاحظات المتممة للقوائم المالية المرفقة بمحاضر مجلس الإدارة والوثائق التي تؤكد مصداقيتها، وهذا ما يقلل من فجوة المعلومات بين مختلف فئات المستثمرين والمساهمين ويحقق العدالة والمساواة فيما بينهم مما ينعكس بالإيجاب على تفعيل كفاءة الشركات . [1]

المطلب الثاني: دور آليات حوكمة الشركات مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائية

أولا: آليات الحوكمة

يقصد بآليات حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل، الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين إلا دارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم، ويمكن القول بأن هناك شبه إجماع بين الكتاب والباحثين في مجال الحوكمة على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى فئتين: الآليات الداخلية والآليات الخارجية، وهي كالاتي:

1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة. ويمكن تقسيم آليات الداخلية لحوكمة الشركات إلى الآتي:

[1] المرجع نفسه، ص ص 314-315.

- **مجلس الإدارة:** لكي يتمكن مجلس الإدارة في المؤسسة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه غير التنفيذيين أبرزها ما يلي:[1]

- **لجنة المراجعة :** بعد الانهيارات المالية في كبرى مؤسسات العالم بالولايات المتحدة الامريكية ، تم إصدار قانون Act Sarbanse Oxley في سنة 2002 و الذي ألزم جميع المؤسسات بتشكيل لجنة للمراجعة ، هذه اللجنة تكون منبثقة من مجلس الإدارة ، و تقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، و الذين تتوفر لديهم الاستقلالية و الخبرة في مجال المحاسبة و المراجعة ، و تتعلق مسؤوليتها بالإشراف على عمليات إعداد التقارير المالية، أداء المراجع الداخلي و الخارجي و التحقق من كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية، و كذا مراجعة الالتزام بتطبيق مبادئ حاكمية المؤسسات من طرف إدارة المؤسسة.

- **لجنة المكافآت:** توصي أغلب الدراسات الخاصة بحاكمية المؤسسات بأنه يجب أن تتشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ولقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيد على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية، وهنا يكمن الدور الفعال لهذ اللجنة.

- **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة. ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين، فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات، فهي تقوم بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.

- **المراجع الداخلي :** تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، و ذلك عن طريق زيادة قدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة ، حيث يقوم المراجعون الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة ، سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات المملوكة للدولة و تقليل مخاطر الفساد الإداري و الماليون في هذا السياق فإن كل من المراجعة الداخلية و الخارجية تعد ألية من آليات الرقابة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، و بشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة و نزاهة التقارير المالية و اكتشاف حالات الغش و التضليل، لذلك يجب أن تكون مستقلة و منظمة بشكل جيد ، و في الاتجاه يجب أن تتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر و ليس إلى الإدارة .

[1] الأشهب إلياس، مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة حالة شركة سونلغاز – الوادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص ص 26-28

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق مبادئ الحوكمة، ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:[1]

منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري: تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحاكمية المؤسسات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من (هيس ولامباليو)، وذلك من خلال أنه إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أوانها غير مؤهلة)، فسوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في حقل الصناعة، وبالتالي ستتعرض للإفلاس. إذن، فان منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

الاندماجات والاكتساب: مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكتساب تعد من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم.

المراجع الخارجي: يؤدي المراجع الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك الكشوفات، وليس مدى قبولها فقط، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة في اختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه.

التشريعات والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، فقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل وظيفتهم ودورهم في هذه العملية فقط، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم أيضا.

المطلب الثالث: حوكمة الشركات وأثرها على المستثمر في اختيار السوق المالي

بدأت معظم الأسواق المالية التفكير في إلزام الشركات المقيدة في البورصة بأن تكون ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة كشرط جديد من شروط القيد، هذه القواعد مطبقة عالميا على الشركات وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بإصدار قواعد الحوكمة في صورا النهائية مع منح فترة زمنية لهذه الشركات كي تنظم أمورها لتتوافق مع حوكمة الشركات .وبدراسة أسواق رأس المال وخاصة الأسواق المتقدمة نجد أن جميعها تطبق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة لديها وهذا يعتبر شرطا أساسيا حتى تتمكن الشركات من قيد أسهمها لدى هذه البورصات .ولكن في الأسواق الناشئة نجد أن هناك الكثير من تلك الأسواق التي لا تطبق هذا النظام نظرا لعدة أسباب تتمثل في إن هناك الكثير من الآليات الضرورية المفقودة في تلك الأسواق والتي هي في اشد الاحتياج إليها لتطبيقها والعمل

[1] الأشهب إلياس، نفس المرجع السابق، ص ص 26-28.

ا .ولعل هذه الأسباب وتلك السلبيات هي من أهم الأسباب وراء ضعف كفاءة أسواق رأس المال في الدول الناشئة والتي حالت دون وصول هذه الأسواق إلى أية صيغة من الكفاءة المتع ف عليها بما فيها صيغة الكفاءة الضعيفة . وبتحليل الفترات الزمنية التي مرت ا الأوراق المالية وما استتبعه ذلك من عمليات جذب وتنشيط الشركات لكي تقوم بقيد أسهمها لدى البورصة كمنح بعض المزايا الضريبية فيجب العمل على تطوير هذا النظام وان تكون بورصة الأوراق المالية سوقا فعلية لمن يرغب في بيع وشراء أسهم الشركة والو الحصول على تمويل ذاتي لإجراء بعض التوسعات لدى شركته [1]

من ناحية أخرى، فان تطبيق قواعد الحوكمة ستزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين في أداء الشركات وتضمن لهم حقوقهم لأن احد متطلباتها، رفع مستوى الشفافية لتحقيق كفاءة الأسواق لأنها تضمن حقوق المساهمين الأساسية كحق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة وحق المساهمين في المشاركة بفعالية، والتصويت في اجتماع الجمعية العامة وإعلامهم بالقواعد بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، ووجوب الإفصاح عن الهيكل المالي للشركة .تؤثر الحوكمة على السوق المالي بتأثيرها على الشركات من حيث حجم التداول، أسعار الأسهم ودعم الثقة بين الأطراف المتعاملة .حيث أن التطبيق الفعلي لقواعد الحوكمة يحقق الشفافية والعدالة ويجيز مساءلة إدارات بما يحمي المساهمين وحملة الوثائق جميعا ويراعي مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة مما ينعكس إيجابا على تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات الوطنية وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة .كما يزيد من الثقة في الاقتصاد القومي وتعمق دور سوق المال وزيادة قدراته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والمحافظة على حقوق الأقلية من صغار المستثمرين، مما يشجع على نمو القطاع الخاص، ويدعم قدراته التنافسية ويساعد على تمويل المشروعات، وتحقيق الأرباح .إن عملية الإفصاح عن المعلومات المالية تعتبر عاملا مهما في تخفيض تكلفة رأسمال الشركة وضمان استمراريتها في أداء أعمالها، حيث أن الحوكمة تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد المالي والإداري .أن الحوكمة الجيدة للشركات ترفع من معدلات الإفصاح والشفافية وتقدم المعلومات المالية التي تساعد على تحسين الأداء وتنويع استثمارات الشركات مما يزيد من معدلات العائد على استثمارا، فمما لا شك فيه أن الحوكمة هي احد آلات التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد ورفع كفاءة الأسواق من خلال حماية استثمارات الوطنية، ومنح هؤلاء المستثمرين الثقة في نظام الدولة الأمر الذي يجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشر. [2]

[1] . د بريش عبد القادر، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد التاسع، ص 141.

[2] . د بريش عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 141.

خلاصة

في ختام هذا الفصل، يمكننا استنتاج أن الكفاءة الاقتصادية والحوكمة المالية هما مفهومان جوهريان يعززان بعضهما البعض في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. لقد أظهرنا كيف يمكن للكفاءة الاقتصادية، من خلال تحسين تخصيص واستخدام الموارد، أن تؤدي إلى تعظيم الإنتاج والرفاهية العامة. كما تناولنا تأثير الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، ما يسهم في تحسين الأداء المالي والإداري.

علاوة على ذلك، سلطنا الضوء على العلاقة الديناميكية بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية. أوضحنا كيف أن تطبيق مبادئ الحوكمة المالية يمكن أن يعزز الكفاءة الاقتصادية من خلال مكافحة الغش المالي والمحاسبي وتحسين الإفصاح المالي، مما يعود بالنفع على المستثمرين ويدعم الثقة في الأسواق المالية.

بناءً على هذا التحليل، يتضح أن فهم وتطبيق مفاهيم الكفاءة الاقتصادية والحوكمة المالية يعد ضروريًا لأي مؤسسة تسعى لتحقيق الاستدامة والنجاح في البيئة الاقتصادية العالمية المعاصرة. لذلك، يجب على القادة والمديرين تعزيز هذه المفاهيم داخل منظماتهم وضمان تبنيها كجزء من الثقافة التنظيمية والاستراتيجيات المؤسسية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية في مركز الضرائب – رحوية

تمهيد:

في هذا الفصل، نركز على دور الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة الاقتصادية، وخصوصاً في قطاع المؤسسات الضريبية التي تلعب دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد. حيث تعتبر مؤسسات الضرائب حجر الزاوية في تمويل خزينة الدولة ودعم المشاريع المختلفة التي تخدم المنفعة العامة.

من هذا المنطلق، يأتي دور الحوكمة المالية كعنصر أساسي في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، حيث تشمل مبادئ الشفافية، المساءلة، والإدارة السليمة التي تحد من الممارسات غير الأخلاقية وتحسن الأداء المالي والإداري. الحوكمة المالية الفعالة تعزز من كفاءة الأداء في مؤسسات الضرائب من خلال تحسين الإفصاح المالي والتعامل الأمثل مع الموارد، وبالتالي، تسهم بشكل ملموس في تطوير الاقتصاد الوطني. في سياق هذه الدراسة، اخترنا مركز الضرائب بالرحوية في ولاية تيارت كميدان للتربص وجمع البيانات، لاستكشاف كيف يمكن للحوكمة المالية أن تحسن من الكفاءة الاقتصادية في هذه الهيئة الضريبية هذا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب – الرحوية**
- **المبحث الثاني: منهج وتصميم أدوات الدراسة**
- **المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة**

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب – الرحوية

المطلب الأول: تعريف المركز

إن المركز المالي بالرحوية ولاية تيارت دشن في 19 مارس 2001 الموافق ل 23 ذو الحجة 1421 من طرف حسن الزيات والي ولاية تيارت، ويقوم هذا المركز باستقبال المكلفين بالضريبة على مستوى بلدية الرحوية والبلديات المجاورة لها و هي سبع بلديات : مشرع الصفا – قرطوفة – سي الجيلالي بن عمار – سيدي علي ملال – تيدة – واد ليلي – وتشرف على هؤلاء المكلفين بالضرائب مفتشية الضرائب و التي تكمن مهامها في تقييم مبلغ الضريبة ومنحهم استمارات المختلف التصريحات و دراسة ملفاتهم بشكل عام ويتكامل نشاط هذه المفتشية مع قباضة الضرائب التي تقوم هي الأخرى بمتابعة المتهربين من الضريبة – تحصيل الضرائب – القيام بالمحاسبة اليومية والشهرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

ينقسم المركز نظريا إلى أربعة مصالح هي: مصلحة التدخلات. مصلحة الجباية على المؤسسات، مصلحة الجباية على المداخيل ومصلحة الجباية العقارية ونظرا للمحدودية الموظفين اضطرت الإدارة إلى إنشاء مصلحتين أساسيتين هما: مصلحة التدخلات والجباية العقارية ومصلحة الجباية على المؤسسات

الشكل (01-02): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب الرحوية

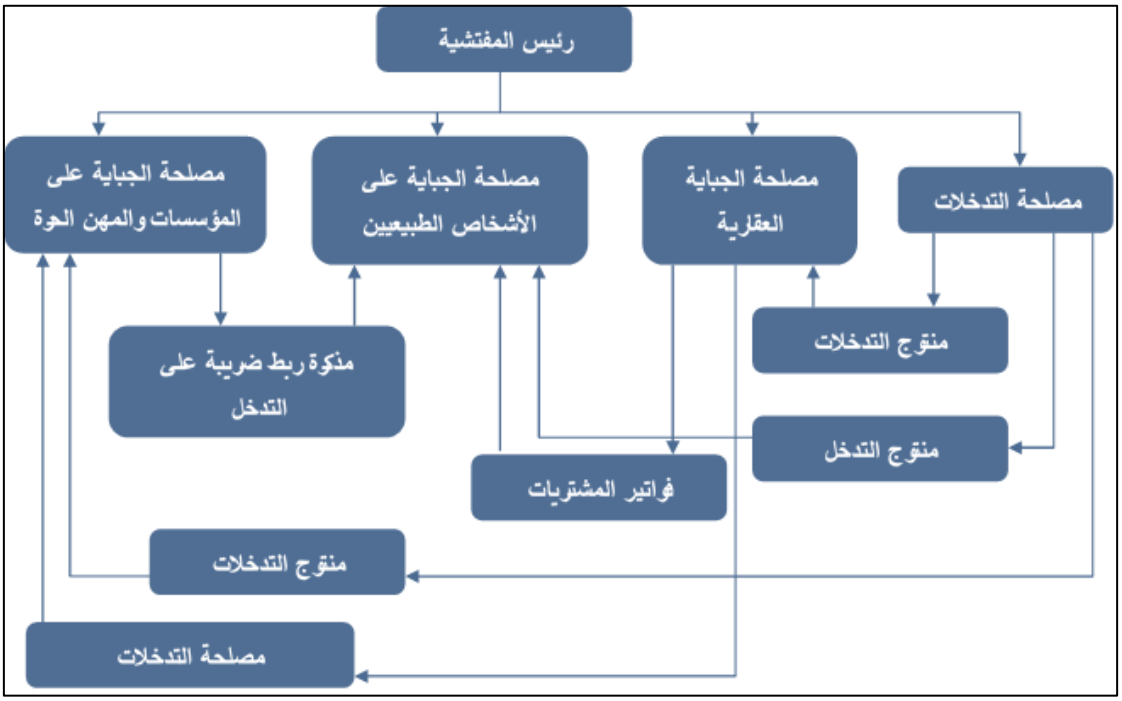

المصدر: وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي:

1. رئيس المفتشية، برتبة مفتش رئيس

يأتي على رأس الهرم التنظيمي رئيس المفتشية ودوره كالآتي فهو يعتبر المسؤول الأول على سير شؤون المفتشية وتنظيمها وكذا التنسيق بين المصلحتين والاطلاع الدائم والمباشر على سير العمل وإعطاء الصيغة الرسمية لكل ما ينجز بعد التحقق وكذا التكفل بالمنازعات التي تقوم بين المفتشية والمديرية الولائية للضرائب، أو بعبارة أصح هو الوسيط بينهما لموظفي المفتشية. فهو يمثل المفتشية وموظفيها بالنسبة للمديرية ويمثل المديرية بالنسبة

2. مصلحة التدخلات والجباية العقارية:

تعريفها: يرأسها موظف برتبة مفتش يسمى رئيس المصلحة دوره يتمثل في سير شؤون المصلحة وتوزيع العمل وتنظيمه وهو يعتبر المسؤول عن المصلحة أمام رئيس المفتشية بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في العمل مع الأعوان المنتمين إلى هذه المصلحة.

- **مهام المصلحة:**

أ. قسم التدخلات: نظرا لقلة الموظفين كما سبق ذكره فالعمل يسير حسب الأولويات وحسب المتطلبات هذا القسم يقوم بالإحصاء والمعاينة الميدانية والبحث عن المعلومات الخاصة بفرض الضريبة

بمختلف أنواعها.

ب. إحصاء ومتابعة العقارات من مباني وأراضي منها فلاحية ومنها الموجهة للإعمار وهذا من أجل فرض ضريبة الرسم على العقارات بالنسبة للمباني التابعة للخواص وكذا الأراضي الفلاحية وضريبة الرسم على النظافة بالنسبة لجميع المواطنين دون استثناء.

ج. كذلك من مهامها فرض ضريبة نقل الملكية، هذه الضريبة تقام على أساس بيع العقارات.

- **البحث عن المادة الخام:**

نقصد بالمادة الخام المعلومات التي تساعد على تقييم الضريبة وفرضها ومنها معاينة الحركة التجارية بطريقة الملاحظة العادية وبطريقة المعاينة الميدانية في المتاجر المعامل والمؤسسات العمومية والإدارية والورشات النشطة كمؤسسات البناء النقل ومؤسسات المناجم: المحاجر التي تنتج الحصى والرمل.

هذه الأعمال التي يقوم بها قسم التدخلات يعتبر الركيزة الأساسية لوعاء الضريبة فمن خلال المعلومات التي تقدم إلى المصلحة الجبائية يتم فرض الضريبة بصفة عقلانية وقريبة إلى المنطق حتى تتماشى وقدرة الخاضع للضريبة وكذا تسهيل الأمر لصالح تحصيل الضرائب.

- **قسم الجباية العقارية:**

– تقوم هذه المصلحة بجباية نوعين من الرسوم: العقاري T F والتطهيري TA كذلك يقوم بـ:

– تكوين الملفات الجبائية وإعطاءها أرقام: رقم المادة

– استلام التصريحات

– وعاء الرسوم

– معالجة المنازعات

– تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي

– معاينة المحلات التجارية الجديدة والقديمة ومختلف العقارات.

– تحرير محاضر بالنسبة للأشخاص.

3. مصلحة الجباية على المؤسسات:

أ. مصلحة الجباية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين:

– تسيير ملف الضريبة على الدخل الإجمالي.

– استلام تصريحات الضريبة على الدخل.

– وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي.

– المراقبة المعمقة للملفات: مصادر عائدات أخرى زيادة على النشاطات.

– معالجة المنازعات

ب. مصلحة الجباية على المؤسسات والمهن الحرة:

– تسيير ملف الأنشطة.

– استغلال التصريحات (الدفع الفوري، الاقتطاع من المصدر).

المبحث الثاني: منهج وتصميم أدوات الدراسة

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تم اتباع منهجية كمية في هذه الدراسة لمعرفة علاقة الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من العملاء. تم تصميم الاستبيان بناءً على الأدبيات السابقة والمتغيرات الرئيسية للدراسة.

المطلب الثاني: تصميم أدوات الدراسة

1. العينة

- **حجم العينة** :تم توزيع الاستبيان على 45 موظف في المركز الضريبي الرحوية
- **الاستبيانات المسترجعة** :تم استرجاع 36 استبيان.
- **الاستبيانات النهائية المعالجة** :تم تحليل 25 استبيان صالح للاستخدام.

الجدول رقم (01-02): عدد الاستبيانات الموزعة

البيان	العدد
الاستبيانات الكلية	25
الاستبيانات المسترجعة	25
الاستبيانات الملغات	0
الاستبيانات النهائية المعالجة	25

المصدر: من إعداد الطالبين

تم تصميم استبيان مكون من جزئين لقياس المتغيرات التالية في دراسة العلاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية في مركز الضرائب في رحوية:

- **الحوكمة المالية** :لقياس مدى تطبيق آليات الحوكمة المالية في المركز.
- **الكفاءة الاقتصادية** :لقياس مستوى الكفاءة الاقتصادية للمركز نتيجة لتطبيق الحوكمة المالية.

2. بناء الاستبيان

تضمن الاستبيان الأسئلة التالية لكل متغير:

المحور الأول: الحوكمة المالية. (أنظر الملحق رقم 01)

المحور الثاني: الكفاءة الاقتصادية. (أنظر الملحق رقم 01)

3. مقياس التقييم

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم ردود المشاركين، حيث تتراوح الإجابات من 1 (غير موافق بشدة) إلى 5 (موافق بشدة).

اختبارات الصدق والثبات

أ. اختبار الصدق(Validity)

لاختبار الصدق، تم التحقق من ملاءمة محتوى الاستبيان عبر الخطوات التالية:

- **صدق المحتوى :(Content Validity)** تم مراجعة الاستبيان من قبل مجموعة من الأساتذة في المجال لضمان تغطيته لجميع الجوانب المهمة المتعلقة بموضوع الدراسة. تم إجراء التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم.
- **صدق المحكمين :(Face Validity)** تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين لتقييم مدى وضوح وسهولة فهم الأسئلة ومدى ملاءمتها لقياس المتغيرات المستهدفة. تمت مراجعة الأسئلة بناءً على ملاحظاتهم لضمان وضوحها ودقتها.

ب. اختبار الثبات(Reliability)

للتأكد من ثبات أداة جمع البيانات (الاستبيان)، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى اتساق الإجابات عبر الأسئلة المختلفة.

الجدول رقم (02-02): ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)

العنصر	القيمة
معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)	0.95
عدد العناصر(N of Items)	25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **معامل ألفا كرونباخ: 25 (Cronbach's Alpha)**
- **عدد العناصر24 :(N of Items)**

التفسير:

- **قيمة ألفا كرونباخ :**تعني قيمة 0.9 أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي. عمومًا، يعتبر معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.7 مؤشرًا على ثبات جيد.

- **عدد العناصر** :يتكون الاستبيان من 24 سؤالًا.

6. تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامجSPSS ، وتم إجراء الاختبارات التالية:

- **اختبار بيرسون للارتباط** :لتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة.
- **اختبار t لعينة وحيدة** :لمقارنة متوسطات المتغيرات بقيمة مفترضة.(0)

7. إجراءات الدراسة

1. **جمع البيانات** :تم توزيع الاستبيان على العملاء في بنك التنمية المحلية.
2. **تحليل البيانات** :تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS لإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة.
3. **تفسير النتائج** :تم تفسير النتائج بناءً على الاختبارات الإحصائية واستخلاص التوصيات.

المطلب الثالث: الدراسة الوصفية للعينة

أولا: المعلومات الشخصية:

درسنا المعلومات الشخصية من خلال الاستبيان لفهم تأثير العوامل الديموغرافية مثل العمر والجنس والمؤهل الدراسي والخبرة العملية على وجهات النظر حول الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية. هذه البيانات تساعد في تحليل التنوع والشمول في العينة، وتخصيص التوصيات والسياسات لتناسب احتياجات مختلف الفئات داخل المؤسسة. كما أنها تساهم في تحديد التحديات والفجوات التي قد تواجهها فئات معينة من الموظفين، وفهم السياق الثقافي والاجتماعي الذي يؤثر على تطبيق ممارسات الحوكمة المالية.

جدول رقم (03-02): توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة

توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة	البيان	التكرار	النسبة %	توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة	
				التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	12	%48,0	**25**	**%100**
	انثى	13	%52,0		
العمر	26 سنة – 35 سنة	13	%52,0		
	36 سنة – 45 سنة	12	%48,0		
المؤهل	ثانوية	3	%12,0		
	باكالوريا	5	%20,0		

	ليسانس	16	%64,0		
	ماستر	1	%4,0		
الوظيفة	موظف	21	%84,0		
	رئيس قسم	3	%12,0		
	مدير	1	%4,0		
الخبرة	5سنوات فأكثر	25	%100,0		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (02-02): دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير الجنس

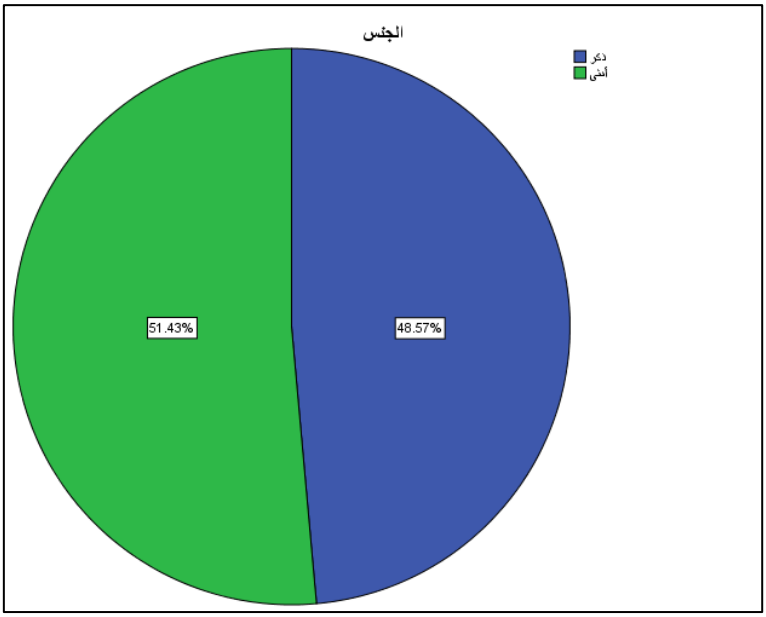

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **التوازن بين الجنسين** :النسبة بين الذكور والإناث في العينة متقاربة، حيث تمثل النساء نسبة أكبر بقليل (52%) مقارنة بالرجال (48%). هذا التوازن يعزز من موثوقية الدراسة حيث يتم تمثيل كلا الجنسين بشكل متساوي تقريبا، مما يسمح بمقارنة الآراء والتجارب بين الجنسين.

- **تأثير التوازن بين الجنسين** :يمكن أن يساهم هذا التوازن في الكشف عن اختلافات محتملة في وجهات النظر بين الذكور والإناث بشأن الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية. قد يساعد ذلك في تقديم توصيات موجهة خصيصاً لتحسين تجربة العمل لكلا الجنسين في مركز الضرائب.

الشكل رقم (03-02): دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير العمر

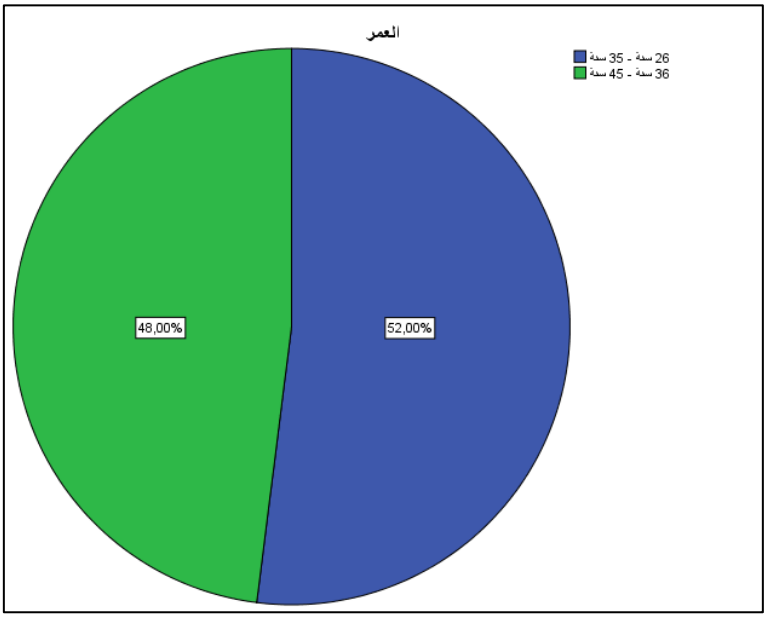

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تركزت العينة بشكل رئيسي في الفئات العمرية 26-35 سنة (52%) و36-45 سنة (48%). يعكس ذلك تركيزًا على الموظفين الشباب والبالغين في منتصف العمر.

- **الفئات العمرية الشابة والمتوسطة** :أغلبية العينة تتركز في الفئة العمرية بين 26 و45 سنة، مما يشير إلى أن الموظفين في هذا النطاق العمري هم الأكثر تمثيلاً. هذه الفئة غالباً ما تكون في مرحلة ذروة الإنتاجية المهنية، مما يجعل آرائهم ذات قيمة عالية.
- **تأثير العمر على النتائج** :يمكن أن تكون التجارب ووجهات النظر الخاصة بهذه الفئات العمرية مفيدة في فهم تأثير الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية، حيث أن هذه الفئات غالباً ما تكون متمرسة ومطلعة على التطورات الحديثة في مجال العمل والإدارة.

الشكل رقم (04-02): دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير المؤهل

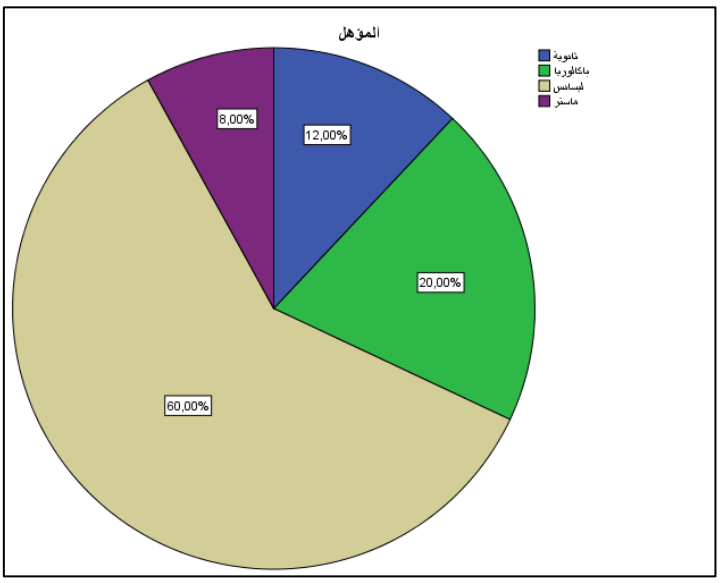

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **التوزيع التعليمي** :الغالبية العظمى من المشاركين يحملون درجة الليسانس (64%)، مع وجود نسبة معقولة ممن يحملون شهادة الباكالوريا (20%). هذا يعكس مستوى تعليمي جيد بين الموظفين، مما يعزز فهمهم لمفاهيم الحوكمة المالية.

- **تأثير المستوى التعليمي** :يشير المستوى التعليمي العالي إلى قدرة الموظفين على استيعاب وتنفيذ استراتيجيات الحوكمة المالية بشكل فعال. يمكن أن تسهم هذه الخلفية التعليمية في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تطبيق ممارسات أفضل وإدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة.

الشكل رقم (05-02): دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

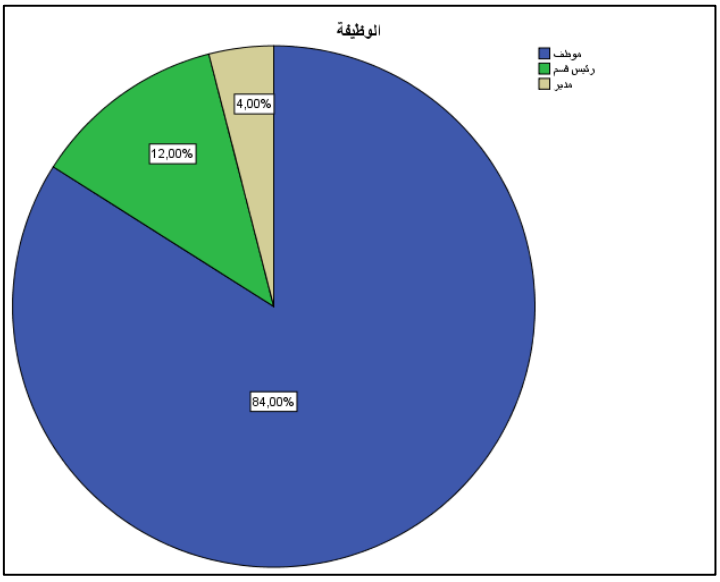

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **التوزيع الوظيفي** :أغلب المشاركين في العينة هم موظفون (84%)، مما يشير إلى تمثيل واسع للموظفين العاديين. رؤساء الأقسام والمديرين يشكلون نسبة أقل بكثير.
- **تأثير الوظيفة على النتائج** :تنوع الأدوار الوظيفية يمكن أن يوفر رؤى متعددة حول كيفية تأثير الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية. الموظفون العاديون يمكن أن يقدموا وجهات نظر مختلفة عن تلك الخاصة برؤساء الأقسام والمديرين، مما يساهم في تحليل شامل للأثر على جميع مستويات المؤسسة.

الشكل رقم (06-02): دائرة نسبية تمثل توزيع العينة حسب متغير الخبرة

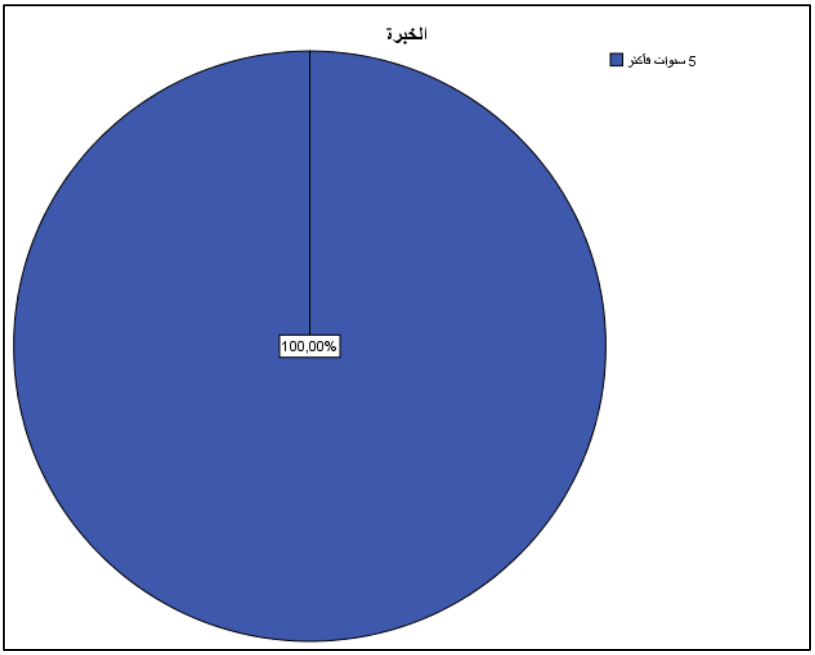

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **الخبرة الطويلة** :جميع المشاركين لديهم خبرة تزيد عن 5 سنوات، مما يعني أن العينة تتكون من موظفين ذوي خبرة كبيرة في العمل. هذه الخبرة الطويلة تضيف بعدًا مهمًا للدراسة، حيث أن الموظفين ذوي الخبرة قد يكون لديهم فهم أعمق وأكثر شمولية لتأثير الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية.
- **تأثير الخبرة على النتائج** :الموظفون ذوو الخبرة قادرون على تقديم تقييمات دقيقة وموثوقة حول تطبيقات الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية. تجاربهم الطويلة قد تساعد في تحديد مجالات التحسين وتقديم توصيات مبنية على ممارسات سابقة.

النتائج:

- **التوازن بين الجنسين والعمر** :التوازن النسبي بين الجنسين والفئات العمرية الشابة والمتوسطة يعزز من موثوقية النتائج ويوفر تنوعًا في وجهات النظر.

- **المستوى التعليمي** :المستوى التعليمي الجيد للموظفين يسهم في فهم أفضل لمفاهيم الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية.
- **تنوع الوظائف** :التنوع في الأدوار الوظيفية يتيح فهمًا شاملًا لتأثير الحوكمة المالية عبر مختلف مستويات المؤسسة.
- **الخبرة الطويلة** :خبرة الموظفين تزيد من دقة وموثوقية التحليل، حيث توفر تقييمات مبنية على سنوات من التجربة العملية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج الخاصة بمحاور الدراسة

المطلب الأول: تحليل اتجاهات العينة

حللنا اتجاهات العينة لفهم مدى توافق المشاركين حول مختلف جوانب الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية، ولتحديد نقاط القوة والضعف في تطبيق هذه الممارسات داخل المؤسسة. من خلال تحليل الاتجاهات، نستطيع تقييم مدى رضا الموظفين عن الإجراءات الحالية، والكشف عن التحديات التي تواجههم، وكذلك التعرف على التباينات في الآراء الناتجة عن الاختلافات الديموغرافية مثل العمر والخبرة والمؤهل الدراسي. هذه التحليلات تساعدنا في تقديم توصيات أكثر دقة وملاءمة لتحسين الأداء المالي والإداري، وضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية بشكل أفضل.

الجدول رقم (04-02): المحور الخاص الحوكمة المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	الاتجاه
06	تساهم آليات الحوكمة المالية المتبعة في مركز الضرائب في تحقيق الشفافية.	2,1200	,52599	3	موجب
07	تلتزم إدارة المركز بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية.	2,3200	,47610	1	موجب
08	تتم مراجعة الحسابات بانتظام من قبل جهة مستقلة لضمان النزاهة المالية.	2,1200	,33166	2	موجب
09	توجد سياسات فعالة لمكافحة الفساد والاحتيال المالي في المركز.	2,0000	,28868	6	موجب
10	تتم مشاركة المعلومات المالية مع جميع أصحاب المصلحة بشكل دوري.	1,9600	,20000	8	موجب
11	تتوفر تدريبات مستمرة للموظفين حول مفاهيم الحوكمة المالية.	2,0000	,28868	5	موجب
12	تُراعى مصلحة العملاء والمجتمع في القرارات المالية للمركز.	1,9600	,20000	7	موجب
13	توجد سياسة واضحة للتعامل مع تعارض المصالح في المركز.	2,0000	,28868	4	موجب

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التحليل:

الفقرات الأكثر توافقًا:

- **تتم مشاركة المعلومات المالية مع جميع أصحاب المصلحة بشكل دوري)** .المتوسط الحسابي: 1.9600، الانحراف المعياري: 0.20000(
- **تُراعى مصلحة العملاء والمجتمع في القرارات المالية للمركز)** .المتوسط الحسابي: 1.9600، الانحراف المعياري: 0.20000(

هذه الفقرات تشير إلى وجود توافق كبير بين المشاركين حول أهمية مشاركة المعلومات المالية بشكل دوري وأخذ مصلحة العملاء والمجتمع في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المالية. الانحراف المعياري المنخفض يعكس تجانس الآراء حول هذه النقاط.

الفقرات الأقل توافقًا:

- **تلتزم إدارة المركز بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية)** .المتوسط الحسابي: 2.3200، الانحراف المعياري: 0.47610(
- **تساهم آليات الحوكمة المالية المتبعة في مركز الضرائب في تحقيق الشفافية)** .المتوسط الحسابي: 2.1200، الانحراف المعياري: 0.52599(

هذه الفقرات تشير إلى وجود تباين أكبر في الآراء بين المشاركين حول التزام الإدارة بمعايير المحاسبة الدولية وتحقيق الشفافية من خلال آليات الحوكمة المالية، مما يعكس الحاجة إلى تحسين هذه المجالات.

الفقرات ذات التوافق المتوسط:

- **توجد سياسات فعالة لمكافحة الفساد والاحتيال المالي في المركز** (المتوسط الحسابي: 2.0000، الانحراف المعياري: 0.28868).
- **تتوفر تدريبات مستمرة للموظفين حول مفاهيم الحوكمة المالية** (المتوسط الحسابي: 2.0000، الانحراف المعياري: 0.28868).
- **توجد سياسة واضحة للتعامل مع تعارض المصالح في المركز** (المتوسط الحسابي: 2.0000، الانحراف المعياري: 0.28868).

تشير هذه الفقرات إلى توافق معتدل حول فعالية السياسات والتدريبات المتبعة في المركز، مع تباين طفيف في الآراء.

تشير النتائج إلى أن المشاركين يتفقون بشدة على أن مشاركة المعلومات المالية بشكل دوري وأخذ مصلحة العملاء والمجتمع في الاعتبار هما من أهم جوانب الحوكمة المالية في مركز الضرائب. في المقابل، هناك حاجة لتعزيز الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وزيادة الشفافية من خلال آليات الحوكمة المالية. بناءً على هذه النتائج، يوصى بالتركيز على تعزيز السياسات الحالية، وتقديم تدريبات مستمرة للموظفين، وتحسين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لتحقيق الثقة والفعالية في العمليات المالية.

الجدول رقم (05-02): المحور الخاص بالكفاءة الاقتصادية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	الاتجاه
14	تساهم الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمركز.	1,9600	,35119		
15	يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تقليل التكاليف التشغيلية.	2,2000	,50000		
16	تؤدي الشفافية المالية إلى زيادة الثقة بين المركز والعملاء.	2,1200	,33166		
17	تحقق المركز عوائد مالية مستقرة بفضل إدارة المخاطر المالية الفعالة.	2,0400	,35119		
18	يساهم التقييم الدوري للأداء المالي في تحسين الكفاءة الاقتصادية.	2,0000	,00000		
19	يساهم استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمركز.	2,1600	,37417		
20	تحقق المركز أهدافه المالية بشكل فعال ومستدام.	2,0000	,00000		
21	يتم استخدام الموارد المالية للمركز بكفاءة وفعالية.	2,0800	,49329		
14	تساهم الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمركز.	1,9600	,35119		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التحليل:

الفقرات الأكثر توافقًا:

- **تساهم الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمركز)** .المتوسط الحسابي: 1.9600، الانحراف المعياري: 0.35119(

- تشير هذه الفقرة إلى أن هناك توافق كبير بين المشاركين حول دور الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية. الانحراف المعياري يشير إلى تباين معتدل في الآراء، مما يعكس تجانسًا نسبيًا.

- **يساهم التقييم الدوري للأداء المالي في تحسين الكفاءة الاقتصادية** .وتحقق **المركز أهدافه المالية بشكل فعال ومستدام)** .المتوسط الحسابي: 2.0000، الانحراف المعياري: 0.00000(

- تشير هذه الفقرات إلى توافق كامل بين المشاركين، حيث لم يكن هناك أي تباين في الآراء، مما يعزز من موثوقية النتائج.

الفقرات الأقل توافقًا:

- **يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تقليل التكاليف التشغيلية)** .المتوسط الحسابي: 2.2000، الانحراف المعياري: 0.50000(

- حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي، مما يعني أن هناك توافق أقل بين المشاركين حول تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المالية على تقليل التكاليف التشغيلية. الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا يشير إلى تباين أكبر في الآراء.

- **يساهم استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمركز)** .المتوسط الحسابي: 2.1600، الانحراف المعياري: 0.37417(

- تشير هذه الفقرة إلى وجود توافق أقل نسبيًا بين المشاركين حول تأثير التكنولوجيا المالية الحديثة على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مع تباين معتدل في الآراء.

الفقرات ذات التوافق المتوسط:

- **تحقق المركز عوائد مالية مستقرة بفضل إدارة المخاطر المالية الفعالة)** .المتوسط الحسابي: 2.0400، الانحراف المعياري: 0.35119(

- تشير هذه الفقرة إلى توافق جيد بين المشاركين حول فعالية إدارة المخاطر المالية في تحقيق عوائد مالية مستقرة، مع تباين معتدل في الآراء.

- **يتم استخدام الموارد المالية للمركز بكفاءة وفعالية)** .المتوسط الحسابي: 2.0800، الانحراف المعياري: 0.49329)

- تشير هذه الفقرة إلى توافق معتدل بين المشاركين حول كفاءة استخدام الموارد المالية، مع تباين أكبر في الآراء.

- **تؤدي الشفافية المالية إلى زيادة الثقة بين المركز والعملاء)** .المتوسط الحسابي: 2.1200، الانحراف المعياري: 0.33166)

- تشير هذه الفقرة إلى توافق معقول بين المشاركين حول دور الشفافية المالية في زيادة الثقة بين المركز والعملاء، مع تباين معتدل في الآراء.

تشير النتائج إلى أن المشاركين يتفقون بشدة على أن الحوكمة المالية والتقييم الدوري للأداء المالي يساهمان بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للمركز. في المقابل، هناك حاجة لتعزيز تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المالية على تقليل التكاليف التشغيلية واستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية. بناءً على هذه النتائج، يوصى بالتركيز على تعزيز السياسات الحالية وتقديم تدريبات مستمرة للموظفين، مع تحسين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لتحقيق الثقة والفعالية في العمليات المالية.

المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية

أولا: اختبار T على عينة وحيدة: يهدف استخدام اختبار t لعينة وحيدة في هذه الدراسة إلى مقارنة متوسطات المتغيرات بقيمة معينة :اختبار t لعينة وحيدة يستخدم لمقارنة متوسط كل متغير في العينة بقيمة محددة (في هذه الحالة، القيمة المفترضة هي 0).

1. الإحصاءات على العينة الواحدة:

الجدول رقم (06-02): الإحصاءات على العينة الواحدة

الفئة	N	المتوسط (Moyenne)	الانحراف المعياري (Ecart-type)	الخطأ المعياري المتوسط (Erreur standard moyenne)
الحوكمة المالية	25	16.4800	1.15902	0.23180
الكفاءة الاقتصادية	25	16.5600	1.15758	0.23152

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

2.اختبار T لعينة واحدة:

الجدول رقم (07-02): اختبار T لعينة واحدة

الفئة	قيمة الاختبار = 0	t	درجات الحرية (ddl)	الدلالة الإحصائية (Sig. (bilatérale))	الفرق المتوسط (Différence moyenne)	فترة الثقة 95% للفرق (Intervalle de confiance 95% de la différence)
الحوكمة المالية		71.094	24	0.000	16.48000	[16.0016, 16.9584]
الكفاءة الاقتصادية		71.528	24	0.000	16.56000	[16.0822, 17.0378]

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ثانيا: تحليل الارتباطات بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية:

حللنا الارتباط بين محاور الاستبيان لتحديد العلاقة بين مختلف جوانب الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية. هذا التحليل يساعد في فهم كيفية تأثير كل محور على الآخر، مما يمكننا من التعرف على العوامل الأكثر تأثيرًا وتحقيق رؤية شاملة لتفاعلات هذه العوامل. من خلال معرفة قوة واتجاه الارتباطات، يمكننا تحديد المحاور التي تتطلب تحسينات أكبر، وتطوير استراتيجيات متكاملة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية بناءً على ممارسات الحوكمة المالية الفعالة. بهذه الطريقة، نضمن أن التوصيات تستند إلى بيانات دقيقة وتعكس العلاقات الحقيقية بين المتغيرات المدروسة.

الجدول رقم (08-02): اختبار بيرسون للارتباط

	الحوكمة المالية	الكفاءة الاقتصادية
الحوكمة المالية	**1**	-0.209
Sig. (bilatérale)		0.317
N	**25**	25
الكفاءة الاقتصادية	-0.209	**1**
Sig. (bilatérale)	0.317	
N	25	**25**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

1. معامل الارتباط:(Pearson Correlation)

- **الارتباط بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية:**
- معامل الارتباط (Pearson) بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية هو −0.209.
- هذا يشير إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية. بمعنى آخر، إذا زادت الحوكمة المالية، فإن الكفاءة الاقتصادية تميل إلى الانخفاض قليلاً، والعكس صحيح.

2. الدلالة الإحصائية:((Sig. (bilatérale)

- **القيمة الاحتمالية (p-value)** للارتباط بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية هي 0.317.
- بما أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، فإن الارتباط ليس ذو دلالة إحصائية. هذا يعني أنه لا يوجد دليل كافٍ لرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية في هذه العينة.

ثالثا: تحليل الانحدار الخطي البسيط:

حللنا الانحدار الخطي البسيط لتحديد مدى تأثير متغير مستقل (مثل الحوكمة المالية) على متغير تابع (مثل الكفاءة الاقتصادية). هذا التحليل يساعد في قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، مما يمكننا من فهم مدى تأثير ممارسات الحوكمة المالية على تحسين الكفاءة الاقتصادية. باستخدام الانحدار الخطي البسيط، يمكننا أيضًا التنبؤ بالتغيرات في الكفاءة الاقتصادية بناءً على تغييرات محددة في ممارسات الحوكمة المالية، مما يوفر بيانات كمية تدعم التوصيات الاستراتيجية ويساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة لتحقيق الأداء الأمثل للمؤسسة.

الجدول رقم (09−02): ملخص النموذج

النموذج	R	R- التربيع	R- التربيع المعدل	خطأ المعيار للتقدير
1	0.209	0.044	0.002	1.15644

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (10−02): تحليل التباين(ANOVA)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية (ddl)	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية(.Sig)
1					
التراجع	**1.401**	**1**	**1.401**	**1.047**	**0.317**
الباقي	**30.759**	**23**	**1.337**		

الإجمالي	**32.160**	**24**			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

التحليل:

ملخص النموذج:

- **معامل الارتباط (R):** 0.209
- يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية.
- **R- التربيع (R-squared):** 0.044
- يعني أن حوالي 4.4% فقط من التباين في الكفاءة الاقتصادية يمكن تفسيره بواسطة الحوكمة المالية.
- **R- التربيع المعدل (Adjusted R-squared):** 0.002
- بعد تعديل النموذج لحجم العينة وعدد المتغيرات المستقلة، يتم تفسير 0.2% فقط من التباين في الكفاءة الاقتصادية بواسطة الحوكمة المالية.
- **خطأ المعيار للتقدير:** 1.15644
- يشير إلى متوسط التباعد بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية للكفاءة الاقتصادية.

تحليل التباين: (ANOVA)

- **التراجع: (Regression)**
- مجموع المربعات: 1.401
- درجات الحرية: 1
- متوسط المربعات: 1.401
- قيمة F: 1.047
- الدلالة الإحصائية (Sig.): 0.317
- **الباقي: (Residual)**
- مجموع المربعات: 30.759
- درجات الحرية: 23
- متوسط المربعات: 1.337

- **الإجمالي:(Total)**
- مجموع المربعات: 32.160
- درجات الحرية: 24

الدلالة الإحصائية:

- **قيمة Sig الدلالة الإحصائية**0.317:

- بما أن قيمة .Sig أكبر من 0.05، فإن العلاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية ليست ذات دلالة إحصائية. هذا يعني أنه لا يوجد دليل قوي على أن الحوكمة المالية تؤثر بشكل كبير على الكفاءة الاقتصادية في هذه العينة.

الاستنتاجات:

1. **العلاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية:**

- العلاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن الحوكمة المالية قد لا تكون عاملًا مؤثرًا بشكل كبير في الكفاءة الاقتصادية في هذه العينة المحددة.

2. **نموذج الانحدار:**

- R- التربيع و-R التربيع المعدل يشيران إلى أن النموذج يفسر نسبة صغيرة جدًا من التباين في الكفاءة الاقتصادية، مما يعزز الاستنتاج بأن الحوكمة المالية ليست عاملًا رئيسيًا في تحديد الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

صياغة الفرضيات:

1. **الفرضية الصفرية:(H0)**

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في مركز الضرائب.
- الصيغة الرياضية$H0: \beta=0 H0: \beta=0$:

2. **الفرضية البديلة:(H1)**

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في مركز الضرائب.
- الصيغة الرياضية$H1: \beta\neq0 H1: \beta\square=0$:

اختبار الفرضيات:

1. **الفرضية الصفرية:(H0)**

- $H0:\beta=0H0:\beta=0$
- الدلالة الإحصائية (.Sig) في اختبار ANOVA هي 0.317، وهي أكبر من 0.05.
- بما أن قيمة الدلالة الإحصائية (.Sig) أكبر من 0.05، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية.

2. **الفرضية البديلة:(H1)**

- $H1:\beta\neq0H1:\beta\square=0$
- نظرًا لأننا لم نرفض الفرضية الصفرية، فإننا نستنتج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في مركز الضرائب.

الاستنتاج:

بناءً على نتائج اختبار ANOVA وملخص النموذج، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في مركز الضرائب. الفرضية الصفرية التي تنص على أن الحوكمة المالية لا تؤثر على الكفاءة الاقتصادية لم تُرفض، مما يشير إلى أن العلاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية ضعيفة وغير دالة إحصائيًا في هذه العينة.

الاقتراحات:

1. **تحليل عوامل أخرى** :يجب النظر في عوامل أخرى قد تكون مؤثرة بشكل أكبر على الكفاءة الاقتصادية.
2. **زيادة حجم العينة** :قد يؤدي تحليل عينة أكبر إلى نتائج أكثر دقة.
3. **الدراسات النوعية** :يمكن أن توفر الدراسات النوعية فهمًا أعمق للعوامل المؤثرة على الكفاءة الاقتصادية.

خلاصة:

تشير نتائج الدراسة في مركز الضرائب الرحوية إلى أن الحوكمة المالية، رغم أهميتها النظرية، لم تظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على الكفاءة الاقتصادية في هذه العينة المحددة. من خلال تحليل البيانات باستخدام اختبار T لعينة واحدة واختبار ANOVA ، تبين أن العلاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية ضعيفة وغير دالة إحصائيًا. على الرغم من أن بعض الجوانب مثل مشاركة المعلومات المالية ومراعاة مصلحة العملاء والمجتمع في القرارات المالية قد أظهرت توافقًا كبيرًا بين المشاركين، إلا أن هناك حاجة لتعزيز الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وزيادة الشفافية المالية لتحقيق تحسينات ملموسة في الكفاءة الاقتصادية. توصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث مع عينات أكبر ودراسة عوامل إضافية يمكن أن تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلى تنفيذ تدريبات مستمرة وتحليل نوعي لفهم أفضل للعلاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية في المؤسسات الحكومية.

خاتمـــة

خاتمـــــة

تتجلى أهمية الحوكمة المالية كركيزة أساسية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات من خلال قدرتها على تعزيز الشفافية، والمساءلة، والنزاهة في إدارة الموارد المالية. أثبتت الدراسة أن ممارسات الحوكمة المالية الفعالة تسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الاقتصادي، حيث تساهم في تحسين توزيع الموارد وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية. يعد هذا النهج الاستراتيجي ضرورياً للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والتحديات المتزايدة، مما يعزز من مرونة المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية بكفاءة عالية.

إن تحقيق الكفاءة الاقتصادية ليس مجرد هدف نظري، بل هو عملية مستمرة تتطلب نظام حوكمة مالية محكم يعمل على مراقبة الأداء المالي وتحليل المخاطر وتقييم الأداء بانتظام. من خلال هذه العمليات، تستطيع المؤسسات تحسين إنتاجيتها وتعزيز قدرتها على التنافس في السوق. تظهر النتائج أن المؤسسات التي تتبنى ممارسات حوكمة مالية جيدة قادرة على جذب الاستثمارات وتحسين البيئة الاستثمارية، مما ينعكس إيجاباً على نموها واستدامتها.

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الحوكمة المالية تعد عنصراً حيوياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وضمان الابتكار في المؤسسات. ولتحقيق ذلك، يتوجب على المؤسسات تجاوز التحديات التي تواجهها في تطبيق الحوكمة المالية من خلال تبني استراتيجيات فعالة وزيادة الوعي بأهميتها. إن تعزيز الحوكمة المالية في المؤسسات لا يسهم فقط في تحسين أدائها الداخلي، بل يعزز أيضاً من مكانتها التنافسية في السوق، مما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال دراستنا في مركز الضرائب الرحوية، تبين أن هناك حاجة ملحة لتعزيز بعض جوانب الحوكمة المالية لتحسين الكفاءة الاقتصادية. رغم أن هناك توافقًا كبيرًا بين المشاركين حول أهمية مشاركة المعلومات المالية ومراعاة مصلحة العملاء والمجتمع في القرارات المالية، إلا أن التزام المركز بمعايير المحاسبة الدولية وتحقيق الشفافية المالية كانا من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التحسين. هذا يشير إلى أن الحوكمة المالية، رغم كونها مفهوماً شاملاً، تحتاج إلى تطبيق فعلي وفعّال لتحقيق الفوائد المتوقعة منها على مستوى الكفاءة الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ممارسات الحوكمة المالية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات. الفرضية منفية. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في هذه العينة، مما يعني أن تطبيق ممارسات الحوكمة المالية لم يثبت أنه يؤدي إلى تحسين توزيع الموارد أو تقليل الهدر وزيادة الإنتاجية بشكل ملحوظ.

الفرضية الثانية: تعزز الحوكمة المالية الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين المستثمرين والأطراف المعنية وتحسين البيئة الاستثمارية، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية. الفرضية منفية

خاتمـــــة

جزئيًا. على الرغم من أن الشفافية والمساءلة كجزء من الحوكمة المالية تلعب دورًا في جذب الاستثمارات، إلا أن الدراسة لم تثبت أن هذا يؤدي بشكل مباشر وذو دلالة إحصائية إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية في العينة المدروسة.

الفرضية الثالثة: تواجه المؤسسات تحديات في تطبيق ممارسات الحوكمة المالية تؤثر على مدى تحقيق الكفاءة الاقتصادية. الفرضية مؤكدة. المؤسسات تواجه تحديات في تطبيق ممارسات الحوكمة المالية تؤثر على مدى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والتغلب على هذه التحديات يتطلب استراتيجيات محددة لتعزيز الحوكمة المالية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

النتائج: بناءً على الدراسة، يمكن استخلاص عدة نتائج مهمة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية في مركز الضرائب الرحوية.
2. الشفافية والمساءلة تعزز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، حتى لو لم تؤثر بشكل مباشر على الكفاءة الاقتصادية.
3. هناك تباين في مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والشفافية بين المشاركين، مما يشير إلى تحديات في التطبيق الفعلي.
4. المؤسسات تواجه تحديات تنظيمية وثقافية تعيق تطبيق ممارسات الحوكمة المالية بفعالية.
5. التغلب على التحديات يتطلب تطوير استراتيجيات لتعزيز ممارسات الحوكمة المالية وتحسين الكفاءة الاقتصادية.
6. زيادة التوعية والتدريب للموظفين حول مفاهيم الحوكمة المالية ضرورية لتحسين التطبيق وتحقيق الكفاءة.
7. التكنولوجيا المالية يمكن أن تعزز الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين الشفافية والمساءلة في العمليات المالية.

التوصيات

وبناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض التوصيات كما يلي:

1. يجب على مركز الضرائب الرحوية تحسين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لتعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات المالية.
2. ينبغي تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين حول مفاهيم الحوكمة المالية وأهميتها في تحسين الكفاءة الاقتصادية.

3. يجب وضع استراتيجيات محددة وواضحة لتعزيز ممارسات الحوكمة المالية، مع التركيز على الشفافية والمساءلة.

4. تعزيز البيئة التنظيمية والثقافة المؤسسية لدعم تطبيق ممارسات الحوكمة المالية بفعالية.

5. تبني واستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة في العمليات المالية.

6. إجراء دراسات إضافية لتحليل تأثير التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة في هذا المجال على الكفاءة الاقتصادية والحوكمة المالية.

7. إجراء دراسات مماثلة على مراكز ضريبية أخرى في مناطق مختلفة لتعميم النتائج وفهم التحديات والفرص في السياقات المختلفة.

8. إنشاء مؤشرات أداء رئيسية لقياس تأثير ممارسات الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية بشكل مستمر.

9. تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين المراكز الضريبية والمؤسسات المختلفة لتعزيز فهم وتطبيق ممارسات الحوكمة المالية.

آفاق البحث:

وبناءً على النتائج والتوصيات السابقة، لدينا بعض الآفاق المحتملة للبحث:

- دراسة تأثير التكنولوجيا المالية الحديثة على الكفاءة الاقتصادية والحوكمة المالية في المؤسسات الحكومية.
- تحليل العلاقة بين الثقافة التنظيمية والكفاءة الاقتصادية لتحديد العوامل الثقافية المؤثرة.
- إجراء دراسات مقارنة بين مراكز الضرائب المختلفة لتحديد أفضل الممارسات في الحوكمة المالية.
- استخدام منهجيات بحث نوعية مثل المقابلات والدراسات الميدانية لفهم أعمق للعوامل المؤثرة على الكفاءة الاقتصادية في السياقات المختلفة.

بهذه التوصيات وآفاق البحث، نأمل أن تسهم هذه الدراسة في تحسين ممارسات الحوكمة المالية وزيادة الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات الحكومية، مع فتح المجال لمزيد من الأبحاث المستقبلية في هذا المجال الحيوي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. سعيد عبد العزيز عثمان، قراءات في اقتصاديَّات الخدمات والمشروعات العامة دراسات نظرية- تطبيقية، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية ،2000.
2. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
3. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إصدار المصارف العربية، الكويت، 2007.

الأطروحات والرسائل:

4. الأشهب إلياس، مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة حالة شركة سونلغاز – الوادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
5. حيمر الصباح، الروح المعنوية وعلاقتها بالكفاءة الانتاجية للعامل – دراسة ميدانية بمؤسسة المشروبات الغازية – طولقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص: تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2009.
6. سهيلة ساحل، التقويم وفق المقاربة بالكفاءات من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي دراسة ميدانية لبعض المؤسسات التعليم الابتدائي لوالية أم البواقي، كلية الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2020/2019.
7. غادر، محمد ياسين، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة بتاريخ، 2012، جامعة الجنان – لبنان.
8. الغزالي رامي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تحليلية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
9. فريح خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العاموية،2008.

10.قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية – دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2003، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (ملخص رسالة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

11.معمري سارة، أثر الالتزام بمتطلبات لجنة في إرساء الحوكمة بالبنوك – حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

المجلات الدورية:

12.أ. دداش أمنة، بوزيان عثمان، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة سعيدة.

13.باسي الهام، الثقافة كمفتاح لنجاح الحوكمة الالكترونية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

14.بوسلمة حكيمة، كركودي سهام، لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 07، ديسمبر 2017.

15.د العماري الطاهر وآخرون، دور حوكمة الشركات في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة أفاق للبحوث والدراسات . العدد الخاص ماي 2018.جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة، الجزائر.

16.د بريش عبد القادر، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد التاسع.

17.د. سيد أحمد حاج عيسى وآخرون، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية العدد السادس.

18.د.عبد الغاني بن حامد، تنمية الكفاءات الفردية كمدخل للتحسين المستمر– مقاربة نظرية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 03، العدد 01، 2021.

19.د.محمد الجموعي قريشي، د. الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات، لسنة 2011، مجلة الباحث، عدد 11 / 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

20. عصام بوزيد، عبد الله العتيبي، محاولة لاختبار الكفاءة في الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021.

21. فاندي سهيلة خيرة، تشوار خير الدين، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة المؤسسة، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، أوت 2018، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

22. منى كامل حمد، دليل حوكمة الشركات استجابة جوهرية لتحقيق الحكم الرشيد – دراسة مقارنة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد، 01، ديسمبر 2016.

مراجع الإنترنت

23. https://mawdoo3.com
24. https://www.cipe.org

ملاحـــــق

الملحق رقم 01: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم التجارية والتسيير والعلوم الاقتصادية
قسم علوم التسيير
ماستر 2 تخصص إدارة مالية

استبيان

علاقة الحوكمة المالية بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة

دراسة حالة مركز الضرائب – رحوية

من إعداد:
- بن عمارة أسامة أصيل.
- بركات أشرف عبد الإله.

تحت إشراف:
- يماني ليلى.

بعد تحية طيبة:

يقوم الباحث حالياً بإجراء دراسة علمية تهدف إلى معرفة العلاقة بين الحوكمة المالية بالكفاءة الإقتصادية للمؤسسة". كجزء من متطلبات الحصول على شهادة ماستر في الإدارة المالية، وحيث إننا نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم وتطور المجتمع.

نأمل من حضرتكم التكرم بقراءة وفقرات الاستبانة واختيار الإجابة المناسبة لكافة أسئلة بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

الاستبانة من وجهة نظركم، علماً بأن هذه الدراسة لا تحتاج لذكر الاسم وأن كافة المعلومات تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

مع خـــالص الشكر والتقديـــــر

السنة الجامعية: 2024/2023

المعلومات الشخصية:

1. **الجنس:** ذكر ☐ انثي ☐
2. **العمر:** 25 سنة أو أقل ☐ 26 – 35 سنة ☐
   36 – 45 سنة ☐ 46 – 55 سنة ☐
   56 سنة فأكثر ☐
3. **المؤهل:** ثانوية ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐
   ماستر ☐
4. **الوظيفة:** موظف ☐ رئيس قسم ☐
   مدير ☐
5. **الخبرة:**
   أقل من سنة ☐ من سنة إلى 5 سنوات ☐
   5 سنوات فأكثر

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الاتفاق بما يرد في كل عبارة من العبارات التالية:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: الحوكمة المالية						
06	تساهم آليات الحوكمة المالية المتبعة في مركز الضرائب في تحقيق الشفافية.					
07	تلتزم إدارة المركز بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية.					
08	تتم مراجعة الحسابات بانتظام من قبل جهة مستقلة لضمان النزاهة المالية.					
09	توجد سياسات فعالة لمكافحة الفساد والاحتيال المالي في المركز.					
10	تتم مشاركة المعلومات المالية مع جميع أصحاب المصلحة بشكل دوري.					
11	تتوفر تدريبات مستمرة للموظفين حول مفاهيم الحوكمة المالية.					
12	تُراعى مصلحة العملاء والمجتمع في القرارات المالية للمركز.					
13	توجد سياسة واضحة للتعامل مع تعارض المصالح في المركز.					
الكفاءة الاقتصادية						
14	تساهم الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمركز.					
15	يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تقليل التكاليف التشغيلية.					

1

16	تؤدي الشفافية المالية إلى زيادة الثقة بين المركز والعملاء.					
17	تحقق المركز عوائد مالية مستقرة بفضل إدارة المخاطر المالية الفعالة.					
18	يساهم التقييم الدوري للأداء المالي في تحسين الكفاءة الاقتصادية.					
19	يساهم استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمركز.					
20	تحقق المركز أهدافه المالية بشكل فعال ومستدام.					
21	يتم استخدام الموارد المالية للمركز بكفاءة وفعالية.					

2

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج spss v21

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	25	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	25	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
, 95	16

Effectifs

Statistiques

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	12	48,0	48,0	48,0
	انثى	13	52,0	52,0	100,0

	Total	25	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	26 سنة - 35 سنة	13	52,0	52,0	52,0
	36 سنة - 45 سنة	12	48,0	48,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوية	3	12,0	12,0	12,0
	باكالوريا	5	20,0	20,0	32,0
	ليسانس	16	64,0	64,0	96,0
	ماستر	1	4,0	4,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موظف	21	84,0	84,0	84,0
	رئيس قسم	3	12,0	12,0	96,0
	مدير	1	4,0	4,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 سنوات فأكثر	25	100,0	100,0	100,0

تساهم آليات الحوكمة المالية المتبعة في مركز الضرائب في تحقيق الشفافية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	2	8,0	8,0	8,0
	موافق	18	72,0	72,0	80,0
	محايد	5	20,0	20,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

تلتزم إدارة المركز بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	68,0	68,0	68,0
	محايد	8	32,0	32,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

تتم مراجعة الحسابات بانتظام من قبل جهة مستقلة لضمان النزاهة المالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	22	88,0	88,0	88,0
	محايد	3	12,0	12,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

توجد سياسات فعالة لمكافحة الفساد والاحتيال المالي في المركز.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	1	4,0	4,0	4,0
	موافق	23	92,0	92,0	96,0
	محايد	1	4,0	4,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

تتم مشاركة المعلومات المالية مع جميع أصحاب المصلحة بشكل دوري.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

	موافق بشدة	1	4,0	4,0	4,0
Valide	موافق	24	96,0	96,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

.تتوفر تدريبات مستمرة للموظفين حول مفاهيم الحوكمة المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	موافق بشدة	1	4,0	4,0	4,0
Valide	موافق	23	92,0	92,0	96,0
	محايد	1	4,0	4,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

.تُراعي مصلحة العملاء والمجتمع في القرارات المالية للمركز

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	موافق بشدة	1	4,0	4,0	4,0
Valide	موافق	24	96,0	96,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

.توجد سياسة واضحة للتعامل مع تعارض المصالح في المركز

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	موافق بشدة	1	4,0	4,0	4,0
Valide	موافق	23	92,0	92,0	96,0
	محايد	1	4,0	4,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

.تساهم الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمركز

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	موافق بشدة	2	8,0	8,0	8,0
Valide	موافق	22	88,0	88,0	96,0
	محايد	1	4,0	4,0	100,0

	Total	25	100,0	100,0	

يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تقليل التكاليف التشغيلية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	1	4,0	4,0	4,0
	موافق	18	72,0	72,0	76,0
	محايد	6	24,0	24,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

تؤدي الشفافية المالية إلى زيادة الثقة بين المركز والعملاء.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	22	88,0	88,0	88,0
	محايد	3	12,0	12,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

تحقق المركز عوائد مالية مستقرة بفضل إدارة المخاطر المالية الفعالة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	1	4,0	4,0	4,0
	موافق	22	88,0	88,0	92,0
	محايد	2	8,0	8,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

يساهم التقييم الدوري للأداء المالي في تحسين الكفاءة الاقتصادية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	25	100,0	100,0	100,0

يساهم استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمركز.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	21	84,0	84,0	84,0
	محايد	4	16,0	16,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

تحقق المركز أهدافه المالية بشكل فعال ومستدام.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	25	100,0	100,0	100,0

يتم استخدام الموارد المالية للمركز بكفاءة وفعالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	2	8,0	8,0	8,0
	موافق	19	76,0	76,0	84,0
	محايد	4	16,0	16,0	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تساهم آليات الحوكمة المالية المتبعة في مركز الضرائب في تحقيق الشفافية.	25	1,00	3,00	2,1200	,52599
تلتزم إدارة المركز بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية.	25	2,00	3,00	2,3200	,47610
تتم مراجعة الحسابات بانتظام من قبل جهة مستقلة لضمان النزاهة المالية.	25	2,00	3,00	2,1200	,33166
توجد سياسات فعالة لمكافحة الفساد والاحتيال المالي في المركز.	25	1,00	3,00	2,0000	,28868
تتم مشاركة المعلومات المالية مع جميع أصحاب المصلحة بشكل دوري.	25	1,00	2,00	1,9600	,20000
تتوفر تدريبات مستمرة للموظفين حول مفاهيم الحوكمة المالية.	25	1,00	3,00	2,0000	,28868

تُراعى مصلحة العملاء والمجتمع في القرارات المالية للمركز.	25	1,00	2,00	1,9600	,20000
توجد سياسة واضحة للتعامل مع تعارض المصالح في المركز.	25	1,00	3,00	2,0000	,28868
تساهم الحوكمة المالية في تحسين الكفاءة التشغيلية للمركز.	25	1,00	3,00	1,9600	,35119
يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في تقليل التكاليف التشغيلية.	25	1,00	3,00	2,2000	,50000
تؤدي الشفافية المالية إلى زيادة الثقة بين المركز والعملاء.	25	2,00	3,00	2,1200	,33166
تحقق المركز عوائد مالية مستقرة بفضل إدارة المخاطر المالية الفعالة.	25	1,00	3,00	2,0400	,35119
يساهم التقييم الدوري للأداء المالي في تحسين الكفاءة الاقتصادية.	25	2,00	2,00	2,0000	,00000
يساهم استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية للمركز.	25	2,00	3,00	2,1600	,37417
تحقق المركز أهدافه المالية بشكل فعال ومستدام.	25	2,00	2,00	2,0000	,00000
يتم استخدام الموارد المالية للمركز بكفاءة وفعالية.	25	1,00	3,00	2,0800	,49329
N valide (listwise)	25				

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الحوكمة_المالية	25	16,4800	1,15902	,23180
الكفاءة_الاقتصادية	25	16,5600	1,15758	,23152

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الحوكمة_المالية	71,094	24	,000	16,48000	16,0016	16,9
الكفاءة_الاقتصادية	71,528	24	,000	16,56000	16,0822	17,0

Corrélations

Corrélations

		الحوكمة_المالية	الكفاءة_الاقتصادية
الحوكمة_المالية	Corrélation de Pearson	1	-,209
	Sig. (bilatérale)		,317
	N	25	25
الكفاءة_الاقتصادية	Corrélation de Pearson	-,209	1
	Sig. (bilatérale)	,317	
	N	25	25

Régression

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	الحوكمة_المالية[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : الكفاءة_الاقتصادية

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,209[a]	,044	,002	1,15644

a. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة_المالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,401	1	1,401	1,047	,317[b]
	Résidu	30,759	23	1,337		
	Total	32,160	24			

a. Variable dépendante : الكفاءة_الاقتصادية

b. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة_المالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	19,995	3,364		5,943	,000
	الحوكمة_المالية	-,208	,204	-,209	-1,023	,317

a. Variable dépendante : الكفاءة_الاقتصادية

ملخص

تتناول هذه الدراسة تأثير الحوكمة المالية على الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات، من خلال استكشاف ممارسات الحوكمة المختلفة التي تساهم في تحسين الأداء المالي وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية. يبدأ البحث بالفصل النظري الذي يعرف الحوكمة المالية ويستعرض مبادئها الأساسية وكيفية تطبيقها في الإدارة المالية للمؤسسات، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين توزيع الموارد. في الفصل التطبيقي، تم التركيز على مركز الضرائب الرحوية في الجزائر، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيانات مفصلة وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل اختبار T لعينة واحدة والانحدار الخطي البسيط. أظهرت النتائج أن العلاقة بين الحوكمة المالية والكفاءة الاقتصادية لم تكن ذات دلالة إحصائية قوية، مما يشير إلى عدم استغلال ممارسات الحوكمة الحالية بشكل كامل لتحسين الكفاءة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: الحوكمة المالية، الكفاءة الاقتصادية، الشفافية، المساءلة، الإدارة المالية.

Abstract

This study examines the impact of financial governance on economic efficiency in institutions by exploring various governance practices that contribute to improved financial performance, reduced waste, and increased productivity. The research begins with a theoretical chapter that defines financial governance, outlines its fundamental principles, and discusses its application in financial management within institutions, emphasizing the enhancement of transparency, accountability, and resource distribution. The empirical chapter focuses on the Rahouia Tax Center in Algeria, where data was collected using detailed questionnaires and analyzed using advanced statistical tools such as the one-sample T-test and simple linear regression. The results indicated that the relationship between financial governance and economic efficiency was not statistically significant, suggesting that current governance practices are not fully utilized to enhance economic efficiency.

Keywords: financial governance, economic efficiency, transparency, accountability, financial management.